2021

السنة الأولى

العدد (9) - 2021

سلسلة أوراق ديموجرافية

التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة في ظل الأزمات والكوارث الغير متوقعة

سلسلة أوراق سياسات
تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة

سلسلة أوراق ديموجرافية

العدد (9)

التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة في ظل الأزمات والكوارث الغير متوقعة

إعداد:-

د/ أميرة تاوضروس – الباحث الرئيسي

د/ علياء عبد الرؤوف عامر - باحث

م/ أحمد الدسوقي – باحث

مستشارين ومحكمين :-

أ.د/ امل كامل احمد حمادة

أ.د/ مصطفى خلف

ISSN: 2786 - 0175

المحتـــويات

م	البيان	العنوان	الصفحة
1	مقدمة		
2	الفصل الأول	الخصائـص الديموجرافيـة للسـكان فـي مصـر	16 - 8
3	الفصل الثاني	الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية للمـرأة	32 - 17
4	الفصل الثالث	تحديات مواجهة المرأة للأزمات	43 - 33
5	النتائج والتوصيات		47 - 44
6	المراجع		49 - 48

مقدمة: -

تتعرض المرأة إلى المخاطر الصحية والعنف الناتج عن وطأة الوباء العالمي كوفيد- 19 التي تؤثر تداعياته علي جميع نواحي الحياة في العالم بأسره، تتحمل المرأة كالعادة كل هذا الوباء ، وتؤدي هذه الجائحات إلى تضخيم جميع أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة حدتها، وتؤثر أوجه عدم المساواة هذه بدورها على المتضررين بالجائحة، وعلى حدّة تأثيرها، وعلى جهودنا الرامية إلى التعافي. ولقد خلقت جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أزمة عالمية فهي أزمة تتطلب استجابة المجتمع بأسره لتتناسب مع حجمها وتعقيدها. ولكن هذه الاستجابة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ستضعف إلى حد كبير إذا لم تأخذ في الحسبان كيف أن أوجه عدم المساواة قد جعلتنا جميعا أكثر ضعفا في وجه تأثيرات الأزمة.

وتشير الأدلة إلى أن تأثير وباء كورونا على المستقبل المهني للنساء سيكون فادحا، حيث أجبرت العائلات على تقليل ساعات العمل للنهوض بمسؤوليات الرعاية في المنزل، وتضرر المستقبل المهني للنساء الأقل دخلاً وأكثر بطالة. .» صدي، الموارد البشرية،2020»، وقد أدت هذه الجائحة العالمية إلى زيادة كبيرة في القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وإلى ورود تقارير مثيرة للقلق عن إساءة استخدام تدابير الطوارئ للإمعان في تقيض حقوق الإنسان، وأدى ذلك إلى أثر سلبي على الحيز المدني وعلى قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على ممارسة حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير.

إن جائحة كوفيد-19 لا تمثل تحديا للنظم الصحية في العالم فحسب، بل إنها أيضا اختبار لثقافتنا المجتمعية. وبسبب تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بقرارات حظر التجول وفرض قرارات العزل الاجتماعي وبسبب جائحة كوفيد-19، أصبح العنف الجنساني يتزايد بشكل تصاعدي، وكثير من النساء أُجبرن على أن يلزمن بيوتهن مع من يتسببوا بالعنف في وقت أصبحت فيه الخدمات غير متاحه والالتزام بالجلوس في المنزل أمر حتمي. كما إزداد عبء عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر نتيجة لتوقف الأطفال عن الذهاب إلي مدارسهم وزيادة حاجة كبار السن إلي رعاية « أثر مرض فيروس كورونا علي النساء والفتيات ، 2019»، وللخروج من هذه الجائحة يجب أن تتحول هذه الثقافات والعنصرية الذكورية إلى عالم أكثر مساواة وأكثر قدرة على التكيف مع الأزمات في المستقبل. فلابد من أن تركز الحكومات وصانعي القرار على النساء والفتيات - فيما يتعلق بإدماجهن وتمثيلهن وحقوقهن، وتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية تعود عليهن بالنفع، وكفالة المساواة والحماية لهن..ولئن كانت المرأة هي الأكثر تضررا من هذا الوباء، فإنها ستكون أيضا العمود الفقري أساس التعافي في المجتمعات المحلية.

تعريف الأزمة:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة كنتيجة مباشرة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية السريعة والمتلاحقة والتي تعمل في إطارها المنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، الأمر الذي يترتب عليه حدوث أزمات تفرض على المنظمات إدارتها بكفاءة وفعالية وبهدف الحد من نتائجها السلبية والاستفادة من نتائجها الإيجابية وفيما يلى مجموعة من التعريفات منها:

- تعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد، وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الأزمة «سامي سليم، 2013».
- وفي تعريف آخر فإن الأزمة: هى تحول فجائى عن السلوك المعتاد – تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائى ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة.» محمود جاد الله، 2010»

وتعد الأزمة بمثابة خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الإفتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالبا بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري.» محمود جاد الله، 2010»

أهداف الدراسة:

الهدف العام: -

تعد قضايا مواجه المرأة في ظل الأزمات والكوارث الغير متوقعة في مصر من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل وذلك بسبب انعكاسها أزمة الوباء العالمي كوفيد 19 على المجتمع وخاصة تحمل المرأة لمزيد من الأعباء والضغوط في ظل هذه الأزمة ، لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في ظل الأزمات وخاصة أزمة كوفيد 19 مما يسبب خطراً علي حالتها الصحية من خلال عملها في بعض المهن كالتمريض والخدمة الاجتماعية، بالاضافة الي دراسة تمكين المرأه من خلال بعض القضايا التي تعوقها عن تحقيق استقلالها المادي والمعنوي سواء من ناحية الخصائص الاجتماعية أو الاقتصادية أو السيياسية، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الأتية:

1- دراسة الخصائص الديموجرافية للمرأة .

2 -رصد مواجهة المرأة وتمكينها من خلال بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة.

3 - صد أثر عمل المرأة في قطاع التمريض والخدمة الاجتماعية في مواجهه خطر الإصابة بفيروس كورونا.

4 -رصد وضع المرأة وتمكينها من خلال السياسات السكانية في مصر

منهجية البحث: -

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في دراسة موضوع المرأة والخصائص الديموجرافية الخاصة بها في مصر، كما يعتمد أيضاً على المنهج التحليلي وذلك لاستدلال واستنتاج التغير في مستوي التعليم للمرأة والتمكين الاقتصادي من خلال الحالة العملية على مستوي الجمهورية، وذلك من خلال تحليل تلك البيانات الخاصة بالخصائص الديموجرافية للسكان من حيث تباينها وتغيرها وتم الاستعانة بالأسلوبين الكمي في رسم أشكال توضح ذلك واستخدام الحاسب الآلي ببرامجه المختلفة في معالجة الأشكال والرسوم البيانية.

مصادر البيانات:

يعتمد هذا البحث على المصادر الثانوية والتي تشمل البيانات الرسمية والإحصاءات المنشورة مثل التعداد وبيانات الاحصاءات الحيوية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبيانات التي تصدر عن وزارة الصحة بالإضافة إلى وزارة التخطيط ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكذا والمصادر الدولية لبيانات السكان من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي بالإضافة إلى الكتب والابحاث والدراسات ومواقع الأنترنت التي تناولت مثل هذا البحث.

الدراسات السابقة: -

حظيت دراسات مكانة المرأة باهتمام كبير فى السنوات الأخيرة وتضمن البحث تصنيفاً للدراسات السابقة يشمل عدة محاور كما يلي:

تم إعداد بعض الدراسات في منتصف الثمانينات عن وضع المرأة والعوامل المؤثرة فيها، وقد القى الضوء على العوامل المحددة لوضع المرأة والنتائج المترتبة على ذلك (Mason, 1987)

وفى دراسة (Dyson, T.& Moore, M. 1983) تم تعريف المساواة بين الرجل والمرأة على إنها المقدرة على اتخاذ القرارات على قدم المساواة مع مراعاة الشئون الشخصية لكل منهما. وأشارت الدراسة الى الفجوة بين الحالة الفعلية للمرأة وما تستحقه بالفعل وهذا ما يفسر لماذا تظل المرأة فى أغلب الأحيان تابعة للرجل. بالتالي فإن فهم العلاقة بين الرجل والمرأة ويلقى الضوء على أهمية مشاركتها فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الإنجابية والإنفاق.... الخ فكلما تعاظم ها الدور كلما دل لك على علو مكانة المرأة.

كذلك فى عام 1994 أجرت (Fouad, 1994) دراسة عن ملامح الوضع الحالي للمرأة فى مصر وتأثير لك على التنمية، حيث أظهرت النتائج أن التعليم هو العامل الأكثر تأثيراً على مشاركة المرأة فى قوة العمل والأنشطة الاقتصادية وكذلك في حجم الأسرة.

أما في عام 2009 أجرت الجامعة الأمريكية بالقاهرة برنامج بحثي عن « المرأة والعمل أوراق سياسات» وقد استهدفت ورقة «التمكين الاقتصادي للمرأة المعوقات والحلول المقترحة هالة صقر، عبد الله شحاته» بحث كيفية إمكانية زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال إزالة العقبات التي تواجهها، مع مراعاة أن يكون

ذلك في إطار من طرح للبدائل وتوفير قدر من الاختيار والحرية حتى يتسنى التمهيد أو العمل على تمكين المرأة اقتصاديًا وليس فقط زيادة المشاركة في سوق العمل

وفي نفس البرنامج البحثي 2009 أشارت سميه عبد المولي في ورقتها» تقييم الوضع الراهن لتعليم المرأة»، ومدى فعالية التعليم كأداة لتمكين المرأة اقتصاديًا في مصر، وقد أضافت أن فاعلية التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، تتوقف على مستوى التعليم الذي تحصل عليه، ونوعيته، ومجال التخصص، بما يحدد قدرتها على المنافسة في سوق العمل. حيث أن لمستوى التعليم أثر مهم على تدعيم المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتحسين نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال دعم قدرتها التنافسية وقدرتها علي مواجهة الأزمات الغير متوقعة.

محتويات البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتمهيد وتلحقهم خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات ومراجع البحث، وفيما يلي موجز لمحتويات فصول الدراسة:

الفصل الأول: يتناول دراسة بعض المؤشرات الديموجرافية للسكان تطورهم ونموهم والتركيب العمري والنوعي لفئات السن العريضة، ورصد مؤشرات المرأة من حيث محل الاقامة ،الخصوبة ومعدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية، والعمر المتوقع عند الميلاد.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة بعض الأوضاع الاجتماعية للمرأة من حيث الحالة الزواجية والزواج المبكر والأمية والتسرب من التعليم، والأوضاع الاقتصادية للمرأة ، من حيث دراسة معدلات البطالة والتشغيل حسب النوع والفجوة النوعية والتركيب العمري والنوعي للمشتغلين، بالاضافة إلي الأوضاع السياسية للمرأة من خلال مهن الادارة العليا والتمثيل في البرلمان.

الفصل الثالث: عُني هذا الفصل بدراسة حالة المرأة وأثر فيروس كورونا على وضعها الاقتصادي من خلال دراسة مواجهة المرأة لأزمة رئاسة الأسرة، بالاضافة توضيح المهن التي تتعرض المرأة من خلاله للمخاطر والوفاه والأزمات كالعمل الاجتماعي والقطاع الصحي، كما وضح الفصل أثر جائحة كوفيد 19 علي العنف ضد المرأة ، والتوزيع النسبي لحالات الوفاه للذكور والاناث الناتجه عن هذه الجائحة، بالإضافة إلي وضع المرأة وتمكينها من خلال السياسات السكانية، وقد تم رصد بعض من الاجراءات التي قامت بها الدولة لمواجهة فيروس كوفيد 19.

وقد انتهي البحث بخاتمة تضمنت ما تم الوصول إليه من نتائج، بالإضافة إلى بعض التوصيات الخاصة بالتحديات والصعوبات التي تواجه المرأة وكيفية التغلب عليها، واخيراً تم توثيق مصادر ومراجع الدراسة.

الفصل الأول

الخصائص الديموجرافية للسكان في مصر

الفصل الأول
الخصائص الديموجرافية للسكان في مصر

تجاوز عدد سكان مصر رسميا 100 مليون نسمه؛ وذلك طبقاً للبيانات التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مؤخراً، فمنذ أربعة سنوات كان عدد السكان ما يزال بحدود 90 مليونا، وهذا يعني أن معدل الخصوبة ما يزال بحدود 3 بالمائة وأن الزيادة السكانية بلغت 2,5 مليون نسمة سنويا.

أولا: تطور عدد السكان في مصر: -

1- حجم السكان ونموهم: -

يُمثل نمو السكان واحداً من أهم المعالم الديموجرافية التي تهتم مختلف الدول بدراستها نظراً للعلاقة المتبادلة بين نمو السكان وحجمهم من ناحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخري حيث أن كل منهما يؤثر في الأخر ، ويُقصد بالنمو السكاني التغير فى حجم السكان ، وهو حصيلة عاملين محددين هما الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) والثاني غير طبيعي ويُقصد به الهجرة سواء كانت هذه المحصلة موجبة أو سالبة ، ومن ثم فالنمو هو الحالة الخاصة للتوازن بين الزيادة الطبيعية والهجرة .أي أن النمو السكاني يعنى التغير الذي يطرأ علي عدد السكان خلال فترات متعاقبة سواء كان هذا التغير موجباً أو سالباً ، ويقاس بكل من التغير المطلق في حجم السكان خلال تلك الفترات، وبالتغير النسبي الذى يعبر عنه بمعدل النمو السكاني .

2- تغير حجم السكان واتجاهات نموهم في الجمهورية: -

- يوضح الجدول (1)، والشكل (1) اتجاهات حجم السكان ونموهم في الجمهورية خلال الفترة (1976-2017)، ومن دراسة الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لحجم السكان فى للجمهورية يتسم بالتزايد المستمر خلال فترات التعداد وإن تباين من فترة تعدادية إلى أخرى فقد زاد عدد السكان خلال الفترة التعددية (1976-1986) بما يقرب من 12مليون نسمة بنسبة تغير كلي 31.7% ومعدل نمو سكاني سنوي بلغ (2.75%) خلال 10 سنوات، بينما بلغت أقصي زيادة سكانية في الفترة (2006 - 2017) حيث وصلت إلي ما يقرب من 95 مليون نسمه، بزياده قدرها 22 مليون نسمه في 10 سنوات فقط ،وبنسبة تغير كلية قدرها (30.2%) ، وبمعدل نمو سكاني سنوي بلغ (2.56%) ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات المواليد الذي بلغ (26.8 في الألف)، وأيضا وارتفاع معدلات الإنجاب الكلي الذي بلغ 3.4 أطفال لكل إمراه طبقاً لبيانات تعداد 2017.

- وتوضح دلالات الرقم القياسي لنمو السكان بين عامي 1976 ــ 2017 أن نمو السكان بالجمهورية يسير بصورة غير مضطردة نتيجة العوامل المؤثرة فى هذا النمو مثل المواليد المتمثلة في معدلات الخصوبة بالإضافة الانجاب والوفيات والهجرة، وأن حجم السكان قد زاد بأكثر من الضعف خلال أكثر من 40 عاماً أي منذ عام 1976 وحتى عام 2017.

جدول (1) اتجاهات النمو السكاني بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة (1976-2017)

التعداد	حجم السكان بالمليون نسمة	التغير الكلي بالمليون نسمة	نسبة التغير الكلي %	نسبة التغير السنوي %	معدل النمو السنوي	اتجاه الرقم القياسي
1976	36,626	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	100
1986	48,251	11,625	31.7	3.2	2.75	131.7
1996	59.312	11,061	22.9	2.3	2.08	161.9
2006	72,798	13,486	22.7	2.3	2.05	189.8
2017	94,799	22,001	30.2	3.0	2.56	258.8

المصدر: من حساب الباحث عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد 1976-2017

شكل (1) اتجاهات النمو السكاني بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة (1986 - 2017)

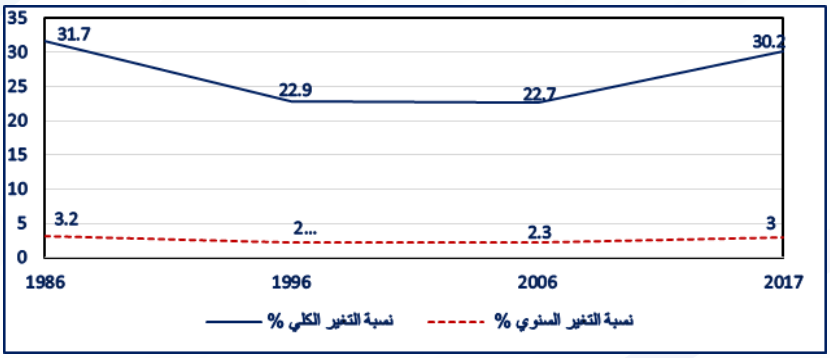

المصدر: من بيانات جدول 1

3- تطور حجم السكان ونسبة النوع :

تشكل النساء نصف سكان مصر تقريباً، فطبقاً لتعداد السكان في الفتره من 2017 بلغ عدد الاناث حوالي 45.9 مليون نسمة، والذكور 48.8 مليون نسمة، أي أن الاناث يشكلن حوالي 48% من سكان مصر. ويوضح جدول (2) وشكل (2) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب النوع ومحل الاقامة ونسبة النوع في سنوات التعداد في الفترة من 1996إلي 2017، ومنه يتبين زيادة عدد الذكور عن عدد الاناث في جميع التعدادات، حيث بلغت نسبة النوع مايعادل 105 ذكر لكل 100 أنثي عامي 1996، 2006 مقابل 106 تقريبا عام 2017، وهذا يرجع إلي زيادة المواليد الذكور بمقدار طفيف عن الاناث ، مع وجود إختلافات كبيرة في معدلات وفيات الاناث عن الذكور، ولكن يلاحظ أن نسبة النوع في الريف كانت أعلي من نسبة النوع في الحضر في تعدادي 2006 ،2017 ، ولكن في عام 1996 يلاحظ تساوي نسبة النوع بين الحضر والريف (105 لكل منهما) ، مما ينم علي زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية.

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للسكان

حسب النوع ومحل الاقامة ونسبة النوع في سنوات التعداد 1996- 2017

محل الاقامة	عدد			نسبة			نسبة النوع
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
1996							
حضر	12,958	12,328	25,286	21.8	20.8	42.6	105
ريف	17,394	16,633	34,027	29.3	28.0	57.4	105
إجمالى الجمهورية	**30,352**	**28,961**	**59,313**	**51.2**	**48.8**	**100.0**	**105**
2006							
حضر	16,014	15,357	31,371	22.0	21.1	43.1	104
ريف	21,205	20,222	41,427	29.1	27.8	56.9	105
إجمالى الجمهورية	**37,219**	**35,579**	**72,798**	**51.1**	**48.9**	**100.0**	**105**
2017							
حضر	20,723	19,517	40,240	21.9	20.6	42.4	106
ريف	28,168	26,390	54,558	29.7	27.8	57.6	107
إجمالى الجمهورية	**48,892**	**45,907**	**94,799**	**51.6**	**48.4**	**100.0**	**106.2**

المصدر: من حساب الباحث عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد 1996-2017

شكل (2) التوزيع النسبي للسكان

حسب محل الاقامة في سنوات التعداد 1996- 2017

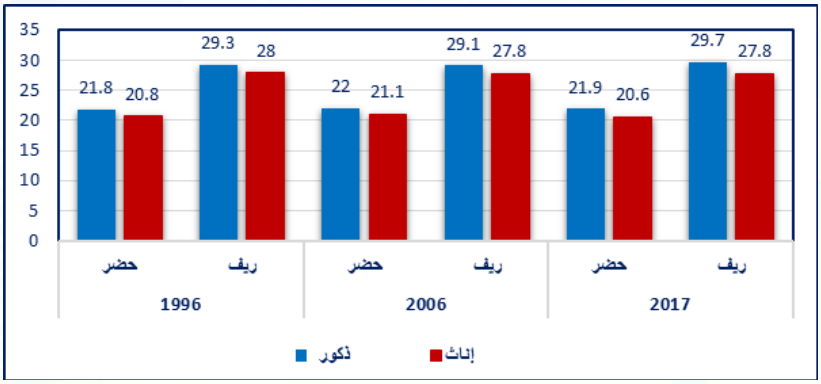

المصدر: من جدول 2

ثانيا: الخصوبة: -

تعد الخصوبة من اهم المكونات المقررة للنمو السكاني ويختلف تطورها ومستواها من مجتمع لأخر، فالخصوبة كما هو معلوم تضيف أعدادا من السكان تبدأ من العمر صفر، ثم يظل هذا التأثير على السكان عاما بعد آخر. فإذا أنخفض معدل المواليد فجأة فإنه عندما يكبر هؤلاء المواليد سوف يظل هناك عدد أقل منهم في الفئة العمرية التي يصلون اليها، أما إذا أرتفع معدل الخصوبة فسوف يكون هناك عدد أكبر في كل فئة عمرية صغيرة، وتؤثر الحالتين بشكل كبير على هيكل العمر/ النوع.

يوضح جدول (3) والشكل (3) تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدل الإنجاب الكلي لسكان الجمهورية خلال الفترة من عام 1986 وحتى عام 2017، ومنه يتضح الاتي:

- تتسم معدلات المواليد بميلها إلى الانخفاض خلال الفترة بين عامي 1987 (40.0 في الألف) إلى (25.7 في الألف) عام 2006؛ وذلك بانخفاض قدره (14.3 في الألف) في فترة عشرون عاماً، وارتفاعها في 2017، فبعد أن كانت (25.7 فى الألف) في عام 2006، ارتفعت بمقدار (1.1 في الالف) لتصل إلى 26.8 في الألف عام 2017.

- تتسم معدلات الوفيات بميلها إلى الانخفاض فقد سجلت (9.5 في الألف) في عام 1987لتصل إلي أدني مستوي لها في عام 2017 (5.7 في الألف)؛ وذلك بانخفاض قدره (3.3 في الألف) في فترة أربعون عاماً.

- ويتضح أيضاً أن معدل الإنجاب الكلي من أهم مقاييس الخصوبة، اتخذ اتجاهاً متناقصاً حيث انخفض من 4.4 طفل حي لكل امرأة في سن الانجاب في بداية الفترة 1986 حتى بلغ أقل مستوي له في عام 2006 ليصل إلى 2,9 طفل لكل امرأة ثم عاود الارتفاع مره أخري في تعداد 2017 ليصل إلى 3.5 طفل حي لكل إمراه بزيادة قدرها 0.6 طفل في خلال 11 عاماً.

جدول (3) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

في الفترة 1986 -2017

سنوات التعداد	معدل المواليد في الألف	معدل الوفيات في الالف	معدل الزيادة الطبيعية %	معدل الانجاب الكلي طفل حي لكل أمرأه
1986	40.0	9.5	3.1	4.4
1996	28.3	6.5	2.2	3.4
2006	25.7	6.3	1.9	2.9
2017	26.8	5.7	2.1	3.5

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2006-2017

شكل (3) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

في الفترة 1986 -2017

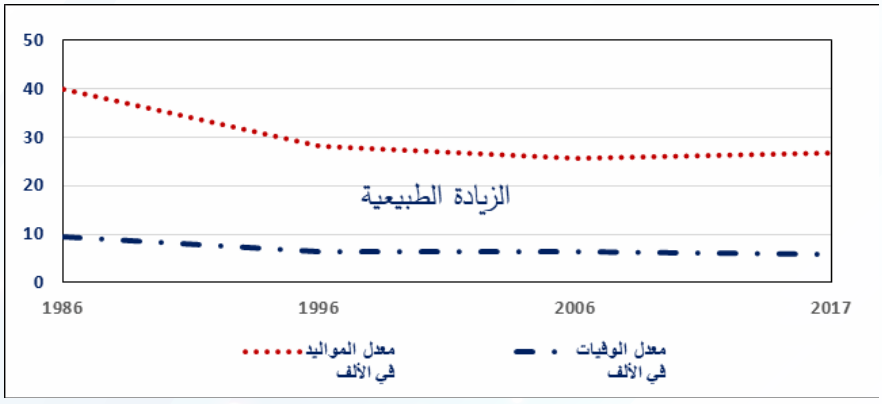

المصدر: من بيانات جدول 3

ثالثا: التركيب العمري والنوعي للسكان في مصر: -

إن دراسة التركيب الديموجرافي العمري والنوعي للسكان والبحث في آلياته المباشرة وغير المباشرة من أهم أسباب وعوامل نجاح خطط التنمية بأنماطها المختلفة أو فشلها، حيث أن دراسة التركيب العمري والنوعي لسكان تكشف الملامح الديموجرافية للجنسين، كما يحدد التركيب العمري الفئات العمرية المنتجة، والتي تكون بمثابة الفئات المعيلة للفئات العمرية الأخرى ، وتظهر أهمية الخصائص العمرية والنوعين في كونها طريقة فعالة في تقدير نتائج عديدة، وهي أداة تقنية ذات كفاءة عالية في تحديد موارد المجتمع البشرية وقدرته الاقتصادية.

لذا للتركيب الديموجرافي والعمري منه بصفة خاصة تأثيره الملحوظ علي استقرار الدول ورفاه الشعوب، كما أنه العنصر المباشر في تحديد القوى العاملة وما تحمله من خصائص حالية وتصور حجمها وخصائصها في المستقبل، فهو الناتج للمتغيرات الديموجرافية الأخرى كالخصوبة والمواليد والوفيات والهجرة وافدة أو نازحة، لذا فالتركيب العمري له عوائده ومخاطره للدولة والمجتمع.

ويوضح جدول (4) والشكل (4) التركيب العمري والنوعي في مصر حسب فئات السن العريضة 2017في تعداد ومنه يتضح الاتي:

أ- السكان في مرحلة الطفولة في الفئة العمرية (أقل من15 سنة): -

يتميز أغلب سكان هذه الفئة بأنهم غير منتجين وذلك بسب صغر سنهم أو انتظامهم في التعليم، ويتبين ارتفاع نسبة هذه الفئة من السكان خلال سنوات التعداد الإحدى عشر من حوالي 31.7% في تعداد 2006 إلى ما يقرب من 34% في تعداد 2017، وذلك بسبب ارتفاع الخصوبة من خلال ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات خلال تلك الفترة.

ب - السكان في سن العمل متوسطو السن في الفئة العمرية (15 - < 65 سنة): -

وتضم هذه الفئة قوة العمل الرئيسية ويقع عليها عبء الإعالة للفئتين العمريتين الأولي والثالثة من السكان، كما يقع عليها أيضا عبء الأنجاب وعبء المساهمة في نمو السكان، وتمثل هذه الفئة في الجمهورية أعلي نسبة بين السكان على مدي التعدادين، وقد انخفضت هذه النسبة بحوالي 2.5 درجة مئوية خلال أحدي عشر سنة.

ج - كبار السن في الفئة العمرية (65 سنة فأكثر): -

يعتبر غالباً سكان هذه الفئة غير منتجين، وذلك بسبب كبر السن أو التقاعد، وكلما ترتفع نسبة كبار السن كلما يلقي بمزيد من الأعباء على عاتق فئة قوة العمل، وتهتم الدراسات الديموجرافية بدراسة نسب هذه الفئة حيث مالها من أهمية خاصة في هذه الدراسات لأنها تعد نتاجاً لعدة عوامل ديموجرافية في المجتمع، كما تعتبر نسبة المسنين للأطفال مؤشراً آخر لمدى تغير التركيب العمري للسكان؛ وهو يقيس مدى تغير أعداد السكان في بداية ونهاية التوزيع العمري،

ويتبين من الجدول أيضاً بأن نسبة هذه الفئة لا تصل إلى 4% تقريبا من إجمالي عدد السكان في الجمهورية خلال فترة التعدادين.

جدول (4) التركيب العمري والنوعي في مصر

حسب النوع وفئات السن العريضة 2006 - 2017

فئات السن	ذكور		إناث		الجملة	
	عدد	%من إجمالى السكان	عدد	%من إجمالى السكان	عدد	%من إجمالى السكان
2006						
14-0	11,899,047	16.3	11,182,591	15.4	23,081,638	31.7
64-15	23,899,739	32.8	23,094,398	31.7	46,994,137	64.6
+65	1,420,270	2.0	1,301,986	1.8	2,722,256	3.7
جملة	**37,219,056**	**51.1**	**35,578,975**	**48.9**	**72,798,031**	**100.0**
2017						
14-0	16,763,384	17.7	15,683,256	16.5	32,446,640	34.2
64-15	30,177,512	31.8	28,511,862	30.1	58,689,374	61.9
+65	1,950,622	2.1	1,712,191	1.8	3,662,813	3.9
جملة	**48,891,518**	**51.6**	**45,907,309**	**48.4**	**94,798,827**	**100.0**

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على نتائج التعداد، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2006-2017

شكل (4) التركيب العمري والنوعي في مصر حسب النوع

وفئات السن العريضة طبقا لتعداد 2006 - 2017

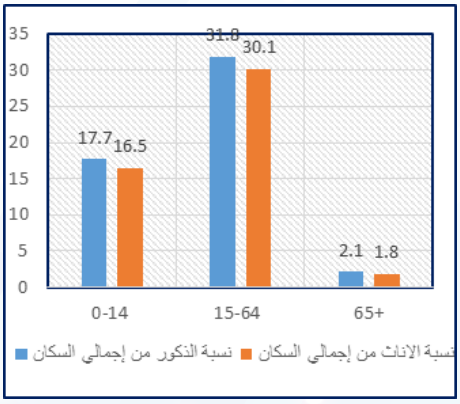

2017

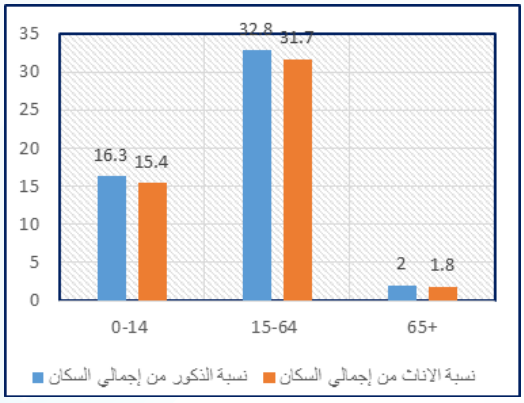

2006

المصدر: من بيانات جدول 4

رابعاً: العمر المتوقع عند الميلاد: -

يشير متوسط العمر المتوقع إلى متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد، ومن الممكن أن يتأثر متوسط العمر المتوقع بسجل ذلك الشخص و تاريخه الصحي وعلم الوراثة والبيئة وعوامل نمط الحياة مثل النظام الغذائي و حتى العمر والنوع.

و يمكن أن يشير متوسط العمر المتوقع أيضاً إلى متوسط عدد السنوات التي من المتوقع أن تعيشها مجموعة من الأشخاص أو مجموعة سكانية معينة، و سواء أكان بالإشارة إلى فرد أو مجموعة، فإن مقياس العمر المتوقع الأكثر شيوعاً هو متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، وهو العمر الذي يُتوقع أن يعيش فيه المولود الجديد في ظل معدلات الوفيات المرتبطة بالعمر في وقت ولادته.

ويوضح جدول (5) وشكل (5) العمر المتوقع عند الميلاد حسب النوع في الفترة من سنة 2006 إلي سنة 2020، ومنه يتضح الاتي:

- ارتفاع العمر المتوقع للذكور والاناث تدريجياً من بداية الفترة وحتى نهايتها مما يوضح التطور الصحي والاقتصادي والتعليمي للسكان.
- ارتفاع العمر المتوقع للإناث مقابل الذكور في كافة الفترات.
- ارتفاع العمر المتوقع للذكور في سنة 2006 (66.5) عاماً ليصل إلى (74.3) عاماً في سنة 2020 بمقدار (7.6) عاماً.
- ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد للإناث في سنة (69.1) عاماً ليصل إلى (75.5) عاماً في سنة 2020 بمقدار (6.4) عاماً

جدول (5) العمر المتوقع عند الميلاد حسب النوع في الفترة 2006-2020

السنة	ذكور	اناث
2006	66.5	69.1
2011	68.6	71.4
2017	70.8	73.6
2020	74.3	75.5

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020

شكل (5) العمر المتوقع عند الميلاد حسب النوع في الفترة 2006-2020

المصدر: من بيانات جدول 5

الفصل الثانى

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة

الفصل الثاني
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة

أولا: الأوضاع الاجتماعية: -

تعتبر دراسة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان من الأمور الهامة في أي عملية تخطيطية؛ فصناع القرار يحتاجون لمعرفة التوزيع العمري للسكان وتوقعات النمو فيه عبر الزمن حتى يمكنهم وضع الخطط اللازمة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والوظيفية لكل فئة من الفئات العمرية في المستقبل.

- تدني الخصائص السكانية للمرأة:

يشير الهرم السكاني لمصر لعام 2017 إلى أن الشباب في العمر من 15 إلى 35 سنة يمثل حوالي ثلث عدد السكان، كما أن ثلث السكان عمرهم أقل من 15 سنة. ويبلغ عدد السكان في سن العمل 7.58 مليون نسمة. هذا التوزيع العمري للسكان يتيح توظيف السكان في عملية التنمية، غير أن البيانات المتوافرة من تعداد السكان لعام 2017 والعديد من المسوح تعكس انخفاض خصائص السكان في مصر وخاصة للمرأة من حيث انتشار الأمية والتسرب من التعليم والزواج المبكر والبطالة وانخفاض الوضع الصحي وبالرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة سياسياً الا أن هذا الامر يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق الغرض الفعلي من المشاركة المتزايدة للنساء في العمل السياسي ألا وهو الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أن تغيير ثقافة المجتمع تجاه قضية تمكين المرأة، يعد من الحلول الأساسية لهذه المشكلة، وذلك من خلال تشجيع المرأة على العمل والمشاركة الاجتماعية لمساعدتها في استغلال طاقتها بما يعود بالنفع على المجتمع، كما أن ذلك يجعلها لها دور أفضل لمشاركة الزوج في قرار تحديد عدد أفراد الأسرة بما يعود بالإيجاب على الأبناء والوالدين صحيا وتعليميا واقتصادياً.

1- الأمية: -

ترتفع نسبة الأمية بسبب زيادة نسبة السكان، وتدني المستوي الثقافي للأباء والأمهات وعدم أهميتهم بتعليم أبنائهم، بالإضافة إلى العادات والتقاليد البالية التي لا تهتم بتعليم الإناث، كما يساهم المستوي المادي أيضاً وانتشار الفقر وعدم توفر الامكانيات والموارد على مستوي الفرد والمجتمع بزيادة نسب التسرب من التعليم وتقليل الفرص في الاستمرار في التعليم.

وفي ظل غياب الرجل، تضطلع المرأة بجميع الأعباء المادية والمعنوية، حيث تتحمل المرأة المعيلة عبء المسئولية وحدها مما يزيد من الانخفاض المستوي الاقتصادي والاجتماعي في ظل الازمات والجائحات التي تلحق بالعالم، ووفقا لتعداد 2017 فقد بلغ عدد الأسر التي ترأسها سيدات (3.3) مليون أسرة، وكانت نسبة الأميات منها 59.1% من إجمالي الإناث أو التعاطي معها أو طلب المساعدة لمعالجتها ؛ ويخشى من ذلك أن وصول المرأة إلى المعلومات أثناء تفشي جائحة COVID 19- سيزداد صعوبة حيث تتم معظم الاتصالات عبر الإنترنت أو رسائل الهاتف المحمول وهن لا يدركن كيفية الاتصال بالأنترنت وغير قادرات على استخدام هذه الهواتف ، فلن تتمكن معظم النساء من الاطلاع على المعلومات اللازمة حول سبل الوقاية من هذه الجائحة ، .وقد بلغ أيضا رؤساء

الأسر الحاصلات على مؤهل متوسط 17.6%، ثم الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة 8.5% ، وتعد معظم الإناث رؤساء الأسر فى تعداد 2017 من الأرامل، حيث بلغت النسبة 70.3% من إجمالي الإناث رؤساء الأسر على مستوى إجمالي الجمهورية، يليها المتزوجات بنسبة 16.6% ثم المطلقات 7.1%. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017).

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن نسبة الأميه على مستوى إجمالي الجمهورية قد بلغت 29.7% طبقاً لتعداد 2006 مقابل 25.8% في تعداد 2017، وقد سجلت حوالى 15% ، 14.4% للذكور مقابل 38% ، 26.0% للإناث علي التوالي وذلك للسكان 10 سنوات فأكثر ، بينما انخفضت معدلات الأمية في الفترة 2019- 2020 لتصل إلي 24.9 % بانخفاض يقرب من 5 درجات مقارنة بتعداد 2006، ويتبين من الجدول (2) والشكل (2)، أن الإناث قد حققن أقل نسبة أميه في عام 2020 حيث بلغت 23.7% بفارق حوالى 1.2 درجة مئوية عن المستوى القومي مقابل 13.7% للذكور بفارق ما يزيد عن 11 درجة مئوية عن المستوي القومي في نفس الفترة، بينما بلغت نسبة الأميه بين الذكور أعلى مستوى لها فى عام 2018 بمقدار 22.2% ، وكذا الإناث أيضاً فقد حققن أعلي نسبة أمية في نفس العام حيث بلغت 33,8 % .

كما يتضح من الجدول (6)، والشكل (6) أيضاً أن أعلي نسبة تمثل مؤشر التكافؤ سجلت في عام 2006 بمقدار) 251 % (مما يعني أن كل 100 ذكر أمي يقابله 251 أنثي أمية في نفس العام، بينما تباينت مؤشرات التكافؤ والفجوة النوعية ما بين الانخفاض والارتفاع حتى وصلت إلى أدني مستوي لها في عام 2018 بمقدار) 145%، 45% (علي التوالي أي انه كل 100 من الذكور الأميين يقابله 145 أنثي من الاميين.

جدول (6) معدلات الامية لسكان جمهورية مصر العربية 10 سنوات فأكثر

حسب النوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ في الفترة 2006-2020

السنة	النوع		الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
	ذكور	إناث		
2006	15.2	38.2	-151	251
2011	18.9	33.9	-79	179
2017	14.4	26.0	-81	181
2018	21.2	30.8	-45	145
2019	13.7	24.7	-80	180
2020	14.4	23.7	-65	165

المصدر: من حساب الباحث من الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠

شكل (6) الفجوة النوعية لمعدلات الامية لسكان جمهورية مصر العربية 10 سنوات فأكثر

في الفترة 2006-2020

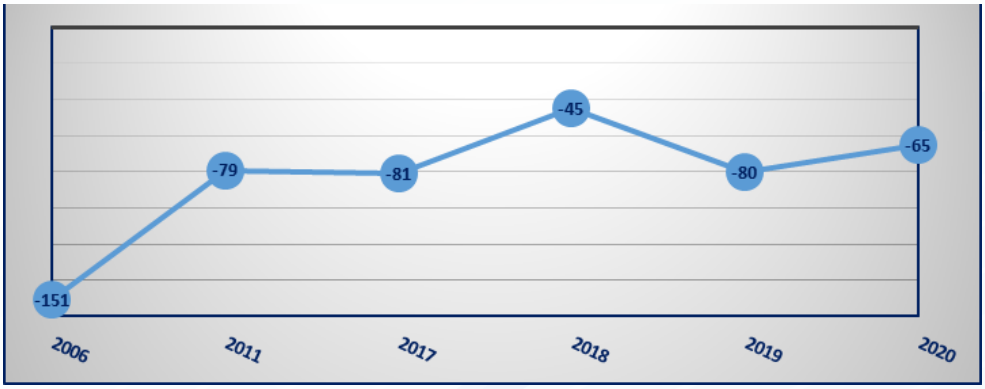

المصدر: من بيانات جدول 6

2- التسرب من التعليم: -

إن ظاهرة التسرب من التعليم لا يمكن أن يخلو منها أي واقع فى جميع البلدان إلا أنها تتفاوت فى درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع لأخر ... ومن مرحلة دراسية إلى أخرى، ومن منطقة إلى منطقة أخرى. كما أنه من المستحيل لأي نظام تربوي أن يتخلص نهائيا منها مهما كانت فعاليته أو تطوره؛ وهذا يعنى أن نسبة وحدة وجودها هو الذى يحدد مدى خطورتها

أن التسرب من التعليم مشكلة قديمة ولكنها طبقاً للإحصائيات تختلف نسبتها من وقت لأخر حسب السبب الرئيسي لتفاقمها، ووفقا لما أظهرته نتائج تعداد مصر 2017، بلغت نسبة المتسربين من التعليم 7.3% من إجمالي عدد سكان مصر بدءا من عمر 4 سنوات فأكثر، ويعود ذلك لعدة أسباب، بحسب ما تم رصده من ظاهرة للتسرب بالتعداد السكاني 2017 للمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية فقط، عدم رغبة الفرد فى التعليم، حيث بلغت نسبة غير الملتحقين بالتعليم لهذا السبب 37.2%، تلاها عدم رغبة الأسرة فى التعليم، وبلغت النسبة لغير الملتحقين بالتعليم لهذا السبب 18.9%.

وجاءت باقي الأسباب التي تم رصدها فى نتائج التعداد السكاني مثل الظروف المادية، حيث بلغت نسبة غير الراغبين فى الالتحاق بالتعليم لهذا السبب 17.8% من إجمالي عدد غير الملتحقين بالتعليم من سكان مصر، ثم سبب تكرار الرسوب، بنسبة 9.2%وقد كان الزواج سبب للتسرب من التعليم بنسبة 6.3%، كما تدرجت نسب الأسباب بعد ذلك حيث سجل التسرب من التعليم بسبب صعوبة الوصول للمدرسة 5.2%؛ بينما تسرب بعض الملتحقين بسبب العمل بنسبة 2.3%، ووفاة أحد الوالدين 1.5% ، أما التسرب بسبب الإعاقة وانفصال الوالدين قد سجلا (0.8%، 0.6%) على التوالي.

- **الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ للتسرب من التعليم الأساسي للسكان حسب الجمهورية في الفترة 2013-2019: -**

ويوضح جدول (7) والشكل (7) أعداد ونسب إجمالي المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية والاعدادية حسب الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ في الفترة من 2013 الي 2019، ومنه يتبين الأتي:

- انخفاض أعداد ونسب التسربين في المرحلة الابتدائية مقارنة بالمرحلة الإعدادية في كافة الفترات.
- انخفاض أعداد ونسب المتسربين تدريجياً في المرحلتين بتدرج الفترات، ويرجع ذلك لارتفاع الوعي عند السكان بأهمية التعليم وحرصهم علي تعليم أبنائهم.
- انخفاض أعداد ونسب المتسربين من الاناث مقابل الذكور في المرحلتين في كافة الفترات. (يستثني من ذلك الفترة الاولي (2013 – 2013) في المرحلة الإعدادية حيث تبين من الجدول تميز الذكور (4.4% ، 3.9%) في عدم التسرب مقابل الاناث (4.6%، 4.1%) علي التوالي.
- تقارب أعداد المتسربين ونسبهم للذكور والاناث معاً في المرحلة الإعدادية في الفتره من2015 وحتى 2018. مما أدي إلي انحسار الفجوة النوعيه في التسرب من التعليم للذكور والاناث في هذه الفتره.

جدول (7) أعداد ونسب إجمالي المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية والاعدادية

حسب الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ في الفترة 2013 - 2019

الفترة	المرحلة الابتدائية						الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
	أعداد المتسربين			نسبة التسرب				
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	٪	٪
2015/2014 - 2014/2013	32527	20711	53238	0.7	0.5	0.6	29	71
2016/2015 - 2015/2014	27068	18146	45214	0.6	0.4	0.5	33	67
2017/2016 - 2016/2015	27413	18722	46135	0.5	0.4	0.5	20	80
2018/2017 - 2017/2016	23562	15651	39213	0.5	0.3	0.4	40	60
2019/2018 - 2018/2017	16770	11123	27893	0.3	0.2	0.3	33	67
المرحلة الإعدادية								
2015/2014 - 2014/2013	85726	89241	174967	4.4	4.6	4.5	-5	105
2016/2015 - 2015/2014	77412	82128	159540	3.9	4.1	4.0	-5	105
2017/2016 - 2016/2015	86989	86096	173085	4.1	4.1	4.1	0	100
2018/2017 - 2017/2016	73257	71501	144758	3.4	3.4	3.4	0	100
2019/2018 - 2018/2017	63715	57376	121091	2.8	2.6	2.7	7	93

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2013-2020

شكل (7) الفجوة النوعية (%) بين المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية والاعدادية

في الفترة من 2013 الي 2019

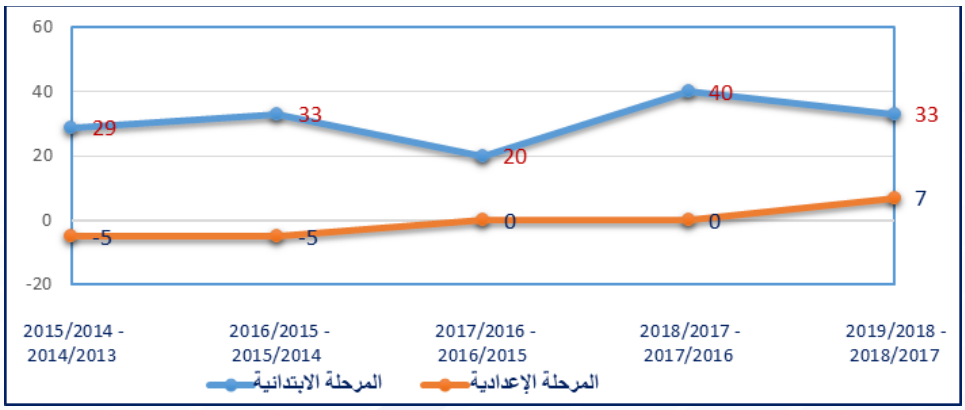

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول 7

3- الزواج المبكر: -

يعتبر الزواج المبكر (قبل بلوغ السن الرسمي 18 عاماً) أ حد أشكال العنف ضد المرأة والأزمة التي تتعرض لها من ابعاد اجتماعية خطيرة ، وأثار سلبية علي صحتها، حيث ترتبط الفترة الزمنية التي تتعرض فيها السيدة لخطر الحمل ارتباطاً قوياً بالسن عند الزواج الأول ، فالأنجاب دون سن العشرين له اعتبارات صحية كبيرة للأمهات وأطفالهن حيث يكونوا أكثر عرضة لمخاطر المرض والوفاه، خاصة وأن زواج القاصرات والزواج المبكر بشكل عام سواء للفتيات أو الفتيان جريمة لا يجب أن تسقط بالتقادم، وقضية خطيرة يواجها المجتمع المصري، خاصة في ظل انتشار هذه الظاهرة ولما تعقبه من نتائج وخيمة على المجتمع ككل وليس على من يتزوجون في هذه السن فقط.

كما أن زواج القاصرات هو انتهاك صريح للمرأة المصرية وعائق امام تعليم الفتاة وانخراطها فى العمل كما انه يعد تحدياً لا يستهان به فى زيادة أعداد المواليد وزيادة نسب الطلاق ومعدلات زيادة اطفال الشوارع فى مصر، فهو يساهم فى زيادة عدد السكان بشكل عام دون وعى الأسر المصرية الى خطورة الزيادة السكانية على الأجيال القادمة وتحقيق الاستفادة المثلى من معدلات النمو.

وبالرغم من أن الزواج المبكر ممنوع قانوناً إلا أنه وجد من واقع بيانات تعداد 2017 أن حوالي 117 ألف من النساء تزوجن قبل سن الثامنة عشر أي ما يعادل 0.8% لمجمل السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و17 سنة.، منهم 96,533 في المناطق الريفية وحدها من إجمالي الحالات الزواجية،

ويوضح جدول (8) ، عدد الحالات الزواجية للسكان قبل السن القانوني (18 سنه) حسب والنوع ومحل الاقامة في تعداد 2017 ومنهم يتضح الأتي:

- ارتفع عدد زواج القاصرات فى مصر لتصل الى حوالي 117 ألف حالة زواج سنويا تعادل نحو 40% من إجمالي حالات الزواج فى مصر من بينهم أكثر من 1000 مطلقة وحوالي 400 فتاة أرملة.

- جاءت الحالات الزواجية للفئة العمرية أقل من 18 عاما من الذكور والاناث معا خلال تعداد 2017 6,238 حالة زواجية للذكور ، و6,238 حالة زواجية للإناث، ونحو 6930 من إجمالي الحالات الزواجية فى حالة عقد قران، 5468 حالة من حالات عقد القران إناث مقابل 1462 لحالات عقد القران للذكور.

- ارتفاع عدد حالات الزواج في الريف حيث سجلت 96,533 مقابل 20,687 في الحضر.
- ارتفاع عدد حالات الزواج في الريف مقابل الحضر وخاصة بالنسبة للإناث، حيث سجلت حالات الزواج للإناث 87,590 مقابل 3,036 للذكور

جدول (8) عدد الحالات الزواجية للسكان قبل السن القانوني (18 سنه)

حسب والنوع ومحل الاقامة في تعداد 2017

الحالة الزواجية	محل الاقامة		
	حضر		
	ذكور	اناث	جملة
متزوج	1,419	16,469	17,888
عقد قران	677	1654	2331
مطلق	34	197	213
أرمل	98	139	237
إجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج قبل السن	**2,228**	**18,459**	**20,687**
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج	**8,711,497**	**9,697,471**	**18,408,968**
ريف			
متزوج	3,036	87,590	90,626
عقد قران	785	3814	4599
مطلق	62	845	907
أرمل	127	274	401
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج قبل السن	**4,010**	**92,523**	**96,533**
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج	**11,580,823**	**13,291,168**	**24,871,991**
جملة			
متزوج	4,455	104,059	108,514
عقد قران	1462	5468	6930
مطلق	96	1042	1137
أرمل	225	413	638
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج قبل السن	**6,238**	**110,982**	**117,220**
اجمالي الحالات الزواجية والسابق لها الزواج	**20,292,320**	**22,988,639**	**43,280,959**

المصدر: من حساب الباحث عن تعداد السكان والمساكن والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017

- محافظات زواج القاصرات (الزواج المبكر): -

سجلت البيانات الصادرة الصادرة عن جهاز الإحصاء والخاصة بتعداد 2017 أعلي خمس محافظات فى تفشى ظاهرة زواج القاصرات وهم : «البحيرة، الفيوم، الدقهلية، الجيزة، الشرقية»، حيث بلغ إجمالي حالات الزواج المبكر فى تلك المحافظات 53,8 ألف حالة من جملة الحالات فى مصر، وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد حالات الزواج المبكر بهذه المحافظات كالاتي:

1 - البحيرة، بلغ عدد الحالات بها 11,478 ألف زيجة.

2 - الفيوم، بعدد زيجات للقاصرات بلغ 11, 271 ألف حالة.

3 - الدقهلية، انتشرت الظاهرة بها بنحو 10,805 ألف زيجة.

4 - الجيزة، من أعلى المحافظات فى زواج القاصرات بـ 10,738 ألف حالة.

5 - الشرقية، سجلت 9,503 ألف حالة زواج مبكر.

كما أكدت البيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء الخاصة بتعداد 2017، احتلال إقليم وجه قبل «محافظات الصعيد» على أكبر عدد لحالات زواج القاصرات، بنحو 59 ألف حالة من إجمالي حالات الزواج المبكر فى مصر، تلاه فارق طفيف إقليم وجه بحرى، والذى بلغ عدد حالات الزواج المبكر به 49.7 ألف حالة، فى حين جاءت محافظات الحدود الأقل عددا بـ 1771 حالة فقط، كما أن نتائج التعداد عام 2017 أكدت أيضاً وجود عدد من الإناث والذكور الذين سبق لهم الزواج في سن صغيرة في المحافظات القبلية كما يوضح جدول (9) والشكل (8) نسب السكان (15-17سنة) من سبق لهم الزواج في محافظات الوجه القبلي حسب للنوع عام 2017 ومنه يتضح الاتي:

- بلغت نسبة من سبق لهم الزواج في سن صغيرة (15-17 سنة) 2.5% من اجمالي السكان (15-17 سنة) بمحافظات الوجه القبلي.
- وارتفعت نسب الإناث في فئة العمر (15-17 سنة) التي سبق لهن الزواج عن الذكور.
- بلغت النسبة لإناث 5.1% من إجمالي الاناث (15-17سنة)، هذه النسبة ترتفع قليلاً بالمقارنة بنفس النسبة لأجمالي الجمهورية والتي بلغت 4,0%، بينما لم تتجاوز نسبة الزواج المبكر للذكور 0,2% سواء للوجه القبلي أو لإجمالي الجمهورية.
- أعلى نسبة للسكان (15-17) الذين سبق لهم الزواج كانت في محافظة الفيوم بنسبة 5% من إجمالي السكان، يليها محافظة بنى سويف بنسبة 3,8%، أما أقل المحافظات للزواج المبكر فكانت من نصيب محافظتي أسوان والأقصر 1.2% لكل منهما.
- ارتفعت نسبة من سبق لهم الزواج (دون سن 18 سنة) للإناث مقارنة بالذكور وذلك في جميع محافظات الوجه القبلي.

جدول (9) نسب السكان (15-17سنة) من سبق لهم الزواج في محافظات الوجه القبلي

حسب للنوع عام 2017

المحافظات	نسبة من سبق لهم الزواج %		
	ذكور	اناث	جملة
الجيزة	0.2	4.0	2.0
بني سويف	0.2	7.8	3.8
الفيوم	0.1	10.4	5.0
المنيا	0.1	5.2	2.5
أسيوط	0.2	4.6	2.3
سوهاج	0.2	3.4	1.7
قنا	0.1	4.7	2.3
أسوان	0.2	2.2	1.2
الأقصر	0.1	2.4	1.2
إجمالي الوجه القبلي	**0.2**	**5.1**	**2.5**
إجمالي الجمهورية	**0.2**	**4.0**	**2.0**

المصدر: تعداد السكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017

شكل (8) نسب السكان (15-17سنة) من سبق لهم الزواج في محافظات الوجه القبلي

حسب للنوع عام 2017

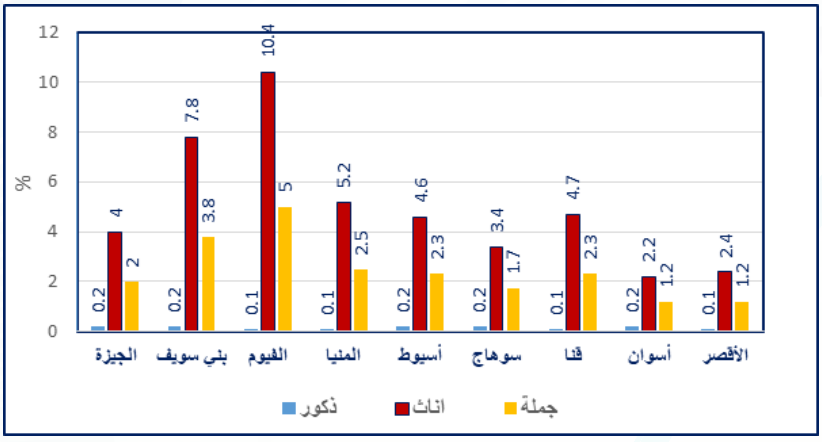

المصدر: جدول 9

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية: -

يعتبر التوظيف أحد العوامل الأساسية المؤثرة على السكان كما هو حال التعليم، والتي يمثل بالتغير في التداعيات حيوية، وسلوكيات السكان ومداركهم، وتشير تقديرات بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وصول معدل المشاركة الاقتصادية إلى نسبة 39 % سنة 2018 كما انخفض معدل البطالة من 13.2 % سنة 2013 م إلى 9.9 % سنة 2018. وسجلت النسبة بين الذكور 6.8 % مقارنة بنسبة 21.4 % بين الإناث سنة 2018 ويتضح من جدول (10) وشكل (9) تطور تقديرات معدلات التشغيل والبطالة للسكان (15 سنة فأكثر) حسب للنوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ في الفترة من 2013إلي ، 2018

1 -تطور تقديرات معدلات التشغيل والبطالة للسكان (15 سنة فأكثر):

وقد تبين من تقديرات الإحصائيات الخاصة بالقوي العاملة لسوق العمل فى مصر سنة 2018 م الانخفاض

المستمر فى مشاركة النساء بسوق العمل المصري على مدار الوقت، حيث تبين معدلات مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي يمثل 63 % مقارنة بنفس المعدل للإناث 14% فقط، حيث اتضح ذلك من خلال قياس حجم الفجوة النوعية في معدلات التشغيل التي وصلت الي 77%، والذي نتج عنه مؤشر تكافؤ يعادل ان كل 100 ذكر يعمل يقابله 23 انثي تعمل فقط في عام 2018.

ونظرا لأن نسبة الذكور فى سوق العمل ثلاثة أضعاف النساء، فقد تفشت البطالة بين النساء بالتحديد، وبلغ إجمالي معدل البطالة للنساء فى القوى العاملة أكثر من ضعفه الرجال، وتُظهر البيانات التقديرية للمشاركة فى القوى العاملة انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مما ادي الي معدلات بطالة مرتفعة بين الاناث 21.4% مقابل 9.9% للذكور، ونتج عن ذلك مؤشر التكافؤ يعادل من بين كل 100 ذكر لا يعمل 215 أنثي لا تعمل في عام 2018.

جدول (10) تطور تقديرات معدلات التشغيل والبطالة للسكان (15 سنة فأكثر)

حسب للنوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ في الفترة 2013-2018

السنوات	معدل التشغيل (٪)			الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ	معدل البطالة (٪)			الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
	ذكور	اناث	جملة			ذكور	اناث	جملة		
2013	66.2	17.4	42.1	74	26	9.8	٢٤,٢	١٣,٢	١٤٧-	٢٤٧
2014	65.4	17.5	41.8	73	27	٩,٦	٢٤	١٣	١٥٠-	٢٥٠
2015	63.9	17	40.8	73	27	٩,٤	٢٤,٢	١٢,٨	١٥٧-	٢٥٧
2016	63.4	17.5	40.8	72	28	٨,٩	٢٣,٦	١٢,٥	١٦٥-	٢٦٥
2017	61.3	16.9	39.7	72	28	٨,٢	٢٣,١	١١,٨	١٨٢-	٢٨٢
2018	63	14.4	٣٩,٠	77	23	٦,٨	٢١,٤	٩,٩	٢١٥-	٣١٥

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018

شكل (9) تطور تقديرات معدلات المشتغلين والبطالة

حسب الفجوة النوعية في الفترة من 2013-2018

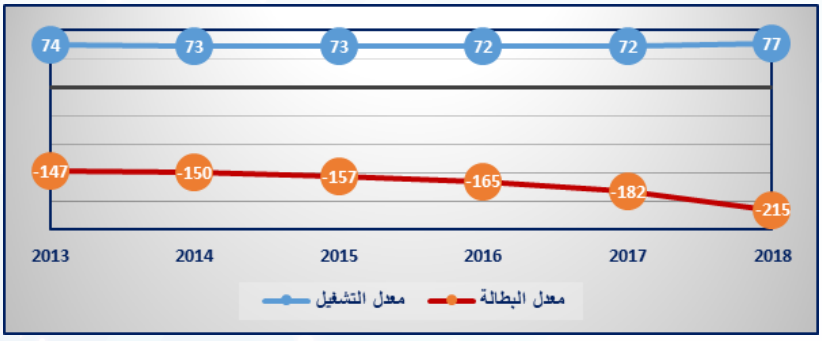

2 - التركيب العمري والنوعي لتقديرات المشتغلين (15 سنة فأكثر):

عند دراسة التركيب العمري والنوعي للمشتغلين للسكان 15 سنه فاكثر اتضح من جدول (11)؛ والشكل (10):-

- ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور (67.6%) مقارنة بالإناث (18.3%) للسكان في تقديرات المشتغلين في قوة العمل عام 2018.

- ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور مقارنة بالإناث في كل الفئات العمرية
- أعلي معدلات مساهمة للنشاط الاقتصادي (96%) وجدت بين الذكور في الفئة العمرية (40-49) عاماً.
- أقل المعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وجدت بين الإناث (3.3%) في الفئات العمرية الأولي (15-19) عاماً ويرجع ذلك لالتحاقهم بالتعليم.
- ارتفاع أعداد قوة العمل للذكور والإناث معاً في الفئات العمرية المحصورة بين الفئة العمرية (20-24) عاماً وحتى الفئة العمرية (40-44) عاماً، كما تستمر معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي في الارتفاع وحتى الفئة العمرية (55-59) عاماً للذكور والاناث معاً.
- وعند تحليل الفجوة النوعية نجد أن أعلي نسبة وجدت في الفئة العمرية (20-24) عاما، فقد سجل مؤشر التكافؤ لهذه الفئة العمرية من بين كل 100 ذكر يعمل نجد 40 أنثي فقط من المشتغلين في هذا السن عام 2018.

جدول (11) تقديرات المشتغلين (15 سنة فأكثر)

حسب النوع وفئات السن والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ عام 2018

فئات السن	ذكور	اناث	جملة	الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
15 - 19	21.7	3.3	12.9	85	15
20 24-	52	20.6	37.4	60	40
25 - 29	90.7	26.2	58.5	71	29
30 - 39	96.4	23	57.2	76	24
40 - 49	96	24.6	60.2	74	26
50 - 59	88.9	24	57.6	73	27
60 - 64	41.9	6.4	24.8	85	15
+65	19.8	2.5	11.5	87	13
الإجمالي	**67.6**	**18.3**	**43.3**	**73**	**27**

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018

شكل (10) تقديرات المشتغلين (15 سنة فأكثر)

حسب النوع وفئات السن والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ عام 2018

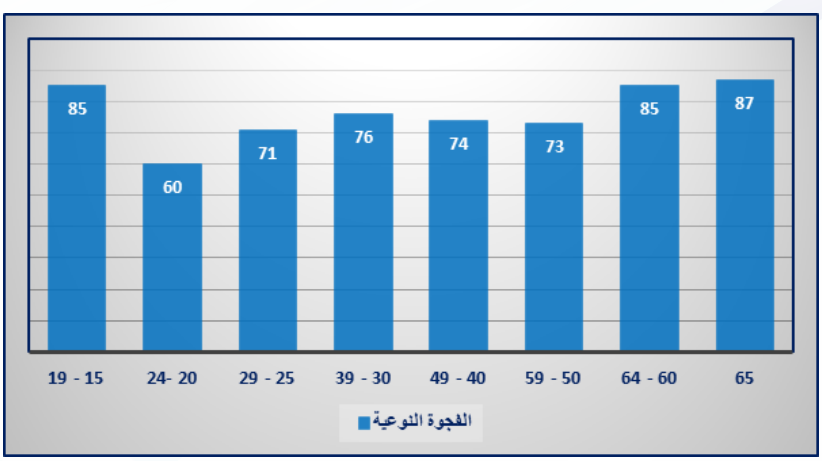

المصدر: من بيانات جدول 11

ثالثا: الأوضاع السياسية للمرأة:

تظل قضية المشاركة السياسية للمرأة فى مصر وتقييم الفرص المتاحة لها للنفاذإلى كافة مواقع صنع القرار سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني من القضايا التي تحتاج إلى مقاربة مختلفة وغير تقليدية فى التعامل معها، مقاربة قادرة على نسج العالقات بين الجوانب والأبعاد التنموية والحقوقية والسياسية، تتحرك بقضية التمكين السياسي للنساء من مجرد النضال فى سبيل تخصيص بعض المقاعد للنساء هنا وهناك أو ضمان وجود عدد ما من النساء فى مواقع صنع القرار أيا كانت إلى تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة، تؤثر بشكل واضح على مؤسسات صنع السياسة فى مصر بدرجة تتيح دمجا حقيقيا لقضايا النساء فى السياسات العامة، وبالمثل فى الجهود التنموية سواء التي تقوم بها لدولة أو المجتمع المدني. فالحديث عن تعزيز نفاذ النساء إلى مواقع صنع القرار، ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمي، ولكن أيضا تحقيق نقلة نوعية واضحة فىدمج قضايا النساء فى كافة الجهود التنموية والسياسات العامة.

وعلى الرغم من اتخاذ كثير من التدابير وعلى رأسها كوتا النساء لتسهيل النفاذ إلى البرلمانات الوطنية والمحلية فى الغالبية العظمى من الدول، الا أن هذا مازال غير كافيا للتصدي للتفاوت القائم على أساس النوع، وذلك لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بكيفية النظر لقضية تخصيص مقاعد للنساء، وهل هو مجرد إجراء استكمال ترتيبات دستورية أم مجرد خطوة فى إطار رؤية متكاملة تتعامل مع كافة جوانب قضية المساواة بين النساء والرجال، وما يعنيه ذلك من فحص كل المعوقات والتحديات سواء ما يتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء وكذلك القيود الثقافية. ومما لا شك فيه أن كل عامل من هذه العوامل المقيدة بحاجة إلى تدابير خاصة به، لكن فى إطار رؤية كلية.

لم يعد من الممكن إغفال الدور الحيوي الذى يمكن أن تقوم به المرأة إذا ما أتيحت لها الفرصة للنهوض بالمجتمع، ولاسيما وضع المرأة الحالي وأهمية هذا الدور كجزء هام وفعال فى تقدم هذا المجتمع، لذلك فقد اهتم المجتمع المصرى بالمرأة ومشاركتها فى الحياة العامة وبتمثيلها فى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ذلك لأنها جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، وهذا يرتبط إلى حد بعيد بالعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية لها وزيادة نصيبها من الوظائف العليا، وكذا توسيع نطاق المشاركة السياسية لها ودخولها المجالس التشريعية وتدعيم دورها فى البرلمان والحياة السياسية بوجه عام، حيث أن مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية أحد أهم المؤشرات والتي تبرز مدي دور المرأة وفعاليته,وكذلك قدرتها علي ممارسة العمل السياسي، وترجع أهمية المشاركة السياسية للمرأة إلي أنها تحقق لها مبدأ التكافؤ في الفرص وكذلك تحقق العدالة بين الرجل والمرأة سواء من الناحية السياسية أوالاقتصادية أوالاجتماعية، مما يؤهلها مستقبلاً في مشاركتها في تقديم وتعديل بعض القوانين التي يمكن أن تؤدي إلي تحقيق المساواه العادلة وتمكين المرأه مما يحقق الموازنه بين الأزمات وقدرة المرأة علي مواجهتها.

ويوضح التحليل التالي دور المرأة فى المجالات التشريعية ودورها فى الحياة السياسية بوجه عام.

1 - مساهمة المرأة في وظائف الإدارة العليا:

استطاعت المرأة تحقيق تقدم ملحوظ خلال العقد الأخير فى المشاركة فى الحياة العامة، وإظهار دورها فى المجتمع من خلال عملها ومشاركتها فى الإنتاج، وذلك أكسبها قيمة فى المجتمع كفرد له كيانه ودوره الفعال فى عملية التنمية، كما انعكس ذلك أيضاً على مكانتها الاجتماعية ودورها داخل أسرتها. ولكن على الرغم من مشاركة المرأة فى مجالات العمل المختلفة، إلا إن احتلالها للمناصب الإدارية العليا مازال محدوداً، مقارنة بالرجل.

ولكن وعلى الرغم من انخفاض نصيب المرأة فى وظائف الإدارة العليا، فإن هناك تطوراً سريعاً فى هذا النصيب مع الزمن، حيث تشير البيانات الواردة فى جدول رقم (12) إلنسب المعينين والمعينات فى وظائف الإدارة العليا بالحكومة والقطاع العام فى الفترة من 2011 إلي 2017 ومنه يتضح تذبذب طفيف لنسبة الإناث فى وظائف الادارة العليا من بين الارتفاع والانخفاض،وذلك نتيجة الاتجاه العام نحو تقليل الفجوة بين المرأة والرجل فى هذا المجال بالإضافة إلى التحسن الملحوظ فى مستوى تعليم المرأة.

ولكن إذا تم تقسيم وظائف الإدارة العليا إلى مجموعتين: الأولى تضم وظائف الوزير ونائب الوزير، والثانية تضم بقية الوظائف نجد أن حظ المرأة من وظائف المجموعة الأولى (وزير ونائب وزير) ما يزال ضعيفاً، حيث أن نسبة من يشغلن منصب وزير ونائب وزير لم تصل إلى 5% عام 2011 إنخفضت إلى حوالي 4.9% عام 2015-2016، ثم ارتفعت إلى حوالي 6.7%.

جدول رقم (12) نسب المعينين والمعينات فى وظائف الإدارة العليا بالحكومة والقطاع العام فى الفترة من 2011 -2017

الوظائف	2012/2011			2013/2012			2014/2013			2016/2015			2017/2016		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
وزير	95.0	5.0	100	95	5.0	100	94.7	5.3	100	95.1	4.9	100	93.3	6.7	100
نائب وزير	100.0	0.0	100	100	0.0	100	80.0	20.0	100	100	0.0	100	100.0	0.0	100
الدرجة الممتازة	88.9	11.1	100	89	11.1	100	92.4	7.5	100	89.3	10.7	100	88.5	11.5	100
الدرجة العالية	81.1	18.9	100	81	18.9	100	82.6	17.4	100	86.0	14.0	100	83.9	16.1	100
مدير عام	62.3	37.7	100	62	37.7	100	75.6	24.4	100	90.7	9.3	100	83.7	16.3	100

المصدر: بحث الدخل والانفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2020

شكل (11) أعداد المعينين والمعينات فى وظائف الإدارة العليا بالحكومة والقطاع العام

فى الفترة من 2015 -2017

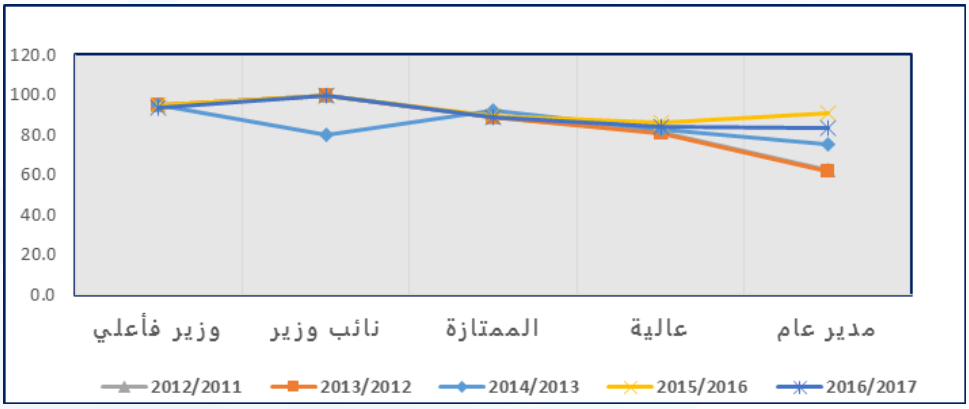

ذكور

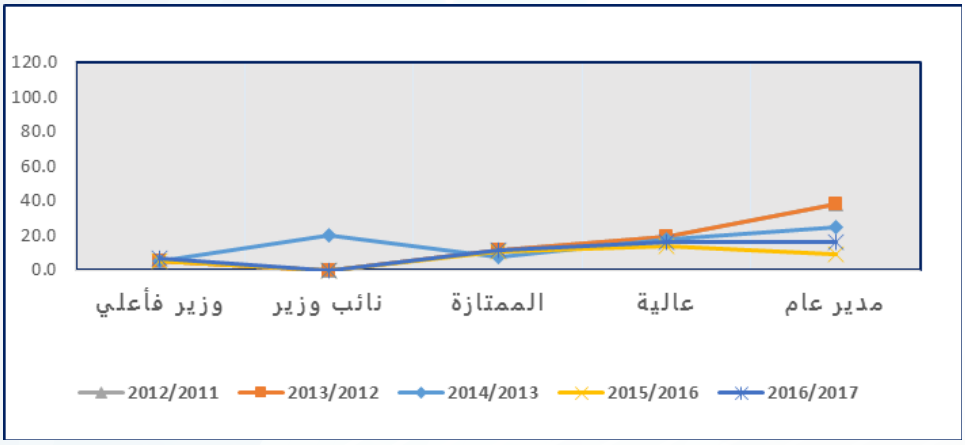

إناث

2 - مشاركة المرأة في الحياة السياسية:-

لقد نص الدستور المصرى على المساواة لجميع المواطنين أمام القانون فى الحقوق والواجبات، وكذلك مباشرة الحقوق السياسية وتولى المناصب، دون النظر إلى الجنس أو العقيدة، ولكن على الرغم من ذلك فإن المرأة المصرية مازالت تحبو جاهدة على الطريق السياسى، حيث أن مساهمتها فى الحياة السياسية مازالت محدودة، رغم تضاعف أعداد النساء المقيدات فى جداول الإنتخابات .

ويوضح جدول (13) وشكل (12) تطور أعداد ونسب النواب من الرجال والنساء في مجلس النواب المصري في الفترة من 2000 إلي 2026 ، ومنه يتضحه انه برغم الزيادة الكبيرة فى إعداد المقيدات فى الجداول الإنتخابية، إلا أن نصيب النساء فى عضوية مجلس النواب مازال لايتعدى ثلث نصيب الرجال في عام 2017 بنسبه 26% مقابل 75.1% للرجال من إجمالى الأعضاء، فقد زادت نسبتهن من 2.4%, فى الفترة من عام 2000 إلي 2005 ليصل إلي 14.93% في الفترة من 2016-2021، ثم وصل إلي أقصي مدي تمثيل نيابي للمرأة في البرلمان في الفتره الاخيره وحتي عام 2026 وذلك نتيجة محاولة تعيين بعض العضوات بالمجلس لزيادة نصيب المرأة نوعاً ما، والقضاء علي الفجوه النوعية وتمكينها سياساً .

جدول (13) تطور أعداد ونسب النواب من الرجال والنساء في مجلس النواب المصري

في الفتره 2000-2026

الفترات									
2026-2021		2021-2016		2012-2011		2010-2005		2005-2000	
أعداد									
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
148	448	89	507	9	499	14	440	11	443
نسب إلي إجمالي المقيدين									
26.05	75.16	14.93	85.07	1.77	98.23	3.08	96.91	2.42	97.58

المصدر: تقرير مجلس النواب المصري 2021

شكل (12) تطور نسب النواب من الرجال والنساء في مجلس النواب المصري

في الفتره 2000-2026

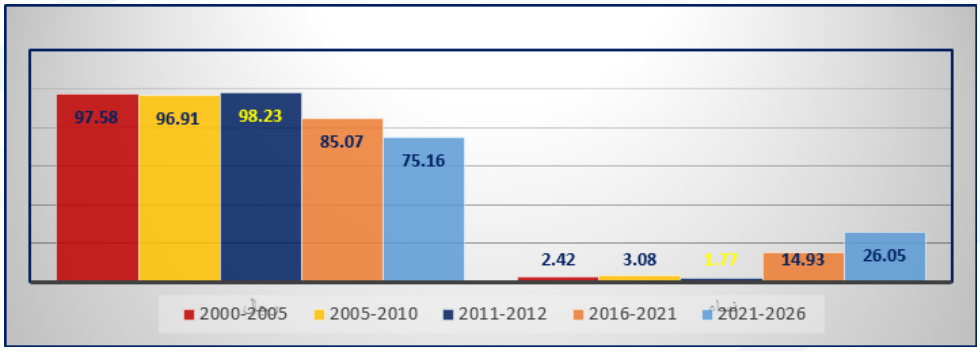

المصدر: من جدول 13

الفصل الثالث

تحديات مواجهة المرأة للأزمات

الفصل الثالث
تحديات مواجهة المرأة للأزمات

تتعاقب الأزمة تلو الأزمة على العالم ومؤخراً أزمة كوفيد-19، والتي تثبت مجتمعة أن المرأة هي الأكثر تأثراً بالعنف المجتمعي والاقتصادي، كما نرى معاناتها من حيث تقلص الفرص المتاحة من تعليم، وسبل العيش، وموارد الدخل، وتفاقم الأعباء الواقعة عليه؛

كما تتفاقم آثار جائحة كوفيد-19 بالنسبة للنساء والفتيات لمجرد كونهن إناثا وفي جميع المجالات، فالنساء والفتيات يعانين بوجه خاص من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، لأن دخلهن أقل بصفة عامة، وادّخارهن أقل، ولأنهن يشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر. «أثر مرض فيروس كورونا علي النساء والفتيات، ، 2019»

وقد أشارت معظم التقارير الأولية إلى وفاة عدد أكبر من الرجال نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإن تأثيرها على صحة المرأة سلبي عموما بسبب إعادة تخصيص الموارد والأولويات « فيروس كورونا في مصر -دراسة إستكشافية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2020» ، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ كما ازداد اد عبء عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر نتيجة لبقاء الأطفال خارج مدارسهم، وزيادة حاجة كبار السن إلى الرعاية، ومع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بفرض تدابير العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح العنف الجسدي يتزايد بشكل تصاعدي. «أثر مرض فيروس كورونا علي النساء والفتيات، ، 2019»

1 - الأسر المعيشية ومواجهة المرأة لأزمة رئاسة الأسرة:

يختلف تعريف رئيس الأسرة في الأدبيات المختلفة إلا أن التعريف الشائع لرئيس الأسرة بأنه أحد أفراد الأسرة الذي تختاره ليدير شئونها ويكون المنوط باتخاذ القرارات داخلها، ويكون هذا الشخص من المقيمين عادة معها.

- رؤساء الأسر وفقا لنوع رئيس الأسرة والعمر ومحل الإقامة:

وفقاً لبيانات بحث القوى العاملة عام 2019، تبلغ نسبة الأسر التي ترأسها الإناث 16.7% من إجمالي الأسر في مصر، ارتفعت النسبة قليلاً بالريف لتصل الى 17.0% مقابل 16.3% بالحضر، وطبقاً للتقديرات السكانية لعام 2019 بلغت عدد الأسر التي ترأسها إناث 4.1 مليون أسرة من إجمالي الأسر على في مصر، 2.3 مليون أسرة بالريف مقابل 1.8 مليون أسرة بالحضر. وتنشأ هذه الظاهرة نتيجة لأسباب عديدة منها غياب الزوج بسبب الوفاة، الطلاق، الهجر، تعدد الزوجات، السجن، الإدمان، أو بسبب المرض أو الإعاقة وقيامها بإعالة الأسرة، والفتيات اللائي لم يسبق لهن الزواج أيضاً وذلك لعدم وجود العائل الأساسي وهو «الأب».

ويوضح جدول (14) وشكل (13) التوزيع النسبي لرؤساء الأسر حسب نوع رئيس الأسرة والعمر ومحل الإقامة والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ عام 2019 ، منه يتضح الأتي:

- ارتفاع نسبة رؤساء الأسر في الفئة العمرية (30-44سنة) حيث بلغت 48,0% من إجمالي رؤساء الأسر الذكور، انخفضت إلى 18,3% بالفئة العمرية (60 سنة فأكثر)، بينما ارتفعت نسبة رؤساء الأسر الإناث في الفئة العمرية (60سنة فأكثر) لتصل إلى 38.3% من إجمالي رؤساء الأسر الإناث، انخفضت إلى 28.6% في الفئة العمرية (30-44سنة).
- ينطبق نفس النمط على كل من رؤساء الأسر الذكور والاناث في الحضر، أما بالنسبة للريف فقد ارتفعت نسبة رؤساء الأسر الذكور والإناث في الفئة العمرية (30-44سنة) (50.7%، 35.4% على التوالي)، وانخفضت نسبة رؤساء الأسر الذكور في الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) إلى 16.8% مقابل 29.1% لرؤساء الأسر لإناث في الفئة العمرية (45-59 سنة).
- تؤكد بيانات الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ التحليل السابق، حيث أظهرت البيانات الفجوة الكبيرة الخاصة بالفئات العمرية (15-19) سنة وخاصة في الريف ، يلي ذلك الفئة العمرية (60سنة فأكثر) حيث تبين أن كل 100 رئيس أسره ذكر يقابله 216 رئيس أنثي في الحضر، 204 أسره في الريف. مما يمثل العبء الاقتصادي والاجتماعي علي الإناث في هذا العمر، وزيادة تحمل ومواجهة المرأة لأزمات من الممكن أن لا تتحملها في خضم مسئوليات ومتطلبات الحياة.

جدول (14) التوزيع النسبي لرؤساء الأسر

حسب نوع رئيس الأسرة والعمر ومحل الإقامة والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ ، 2019

فئات السن	محل الإقامة				الإجمالي		حضر		ريف	
	حضر		ريف							
	ذكور	إناث	ذكور	ذكور	إناث	ذكور	الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ	الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
29-15	0.1	0.2	0.1	1.1	0,1	0,7	-100	200	-1000	1100
30 - 44	44.4	19.1	50.7	35.4	48.0	28.6	57	43	30	70
45 - 59	35.1	36.8	32.4	29.1	33.6	32.3	-5	105	10	90
60 فأكثر	20.4	44.0	16.8	34.3	18.3	38.3	-116	216	-104	204
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	0	100	0	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2019

شكل (13) التوزيع النسبي لرؤساء الأسر حسب الفجوة النوعية، 2019

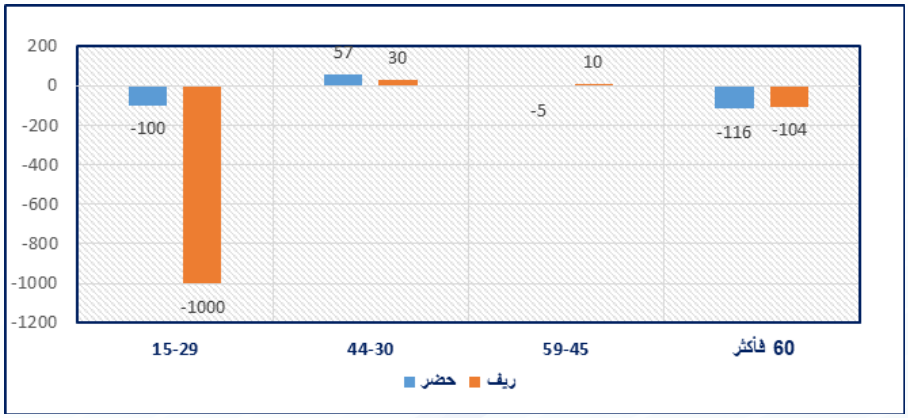

المصدر: من جدول 14

2 - العنف ضد المرأة

يعد العنف ضد المرأة انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بغض النظر عن وقت حدوثه أو مكانه أو كيفيته. وثَمّة العديد من أشكال العنف ضد المرأة التي قد ينجم عنها العديد من العواقب الصحية السلبية على النساء وأطفالهن،كما يمكن أن يؤدي العنف ضد المرأة إلى إصابات ومشاكل خطيرة فيما يتعلق بالصحة البدنية والنفسية والجنسية والإنجابية، بما فيها أيضاً حالات العدوى المنقولة جنسياً، وحالات الحمل الغير مرغوب فيها. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي العنف ضد المرأة إلى الوفاة.وغالباً ما تكون آثار العنف طويلة الأمد. ويمكن أن يؤثر العنف، بجميع أشكاله، على رفاه المرأة طيلة حياتها. ولا يمكن تجاهل مخاطر العنف التي تتعرّض لها النساء وأطفالهن أثناء أزمة كوفيد-19 الحالية؛ وقد أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية، بعنوان «كوفيد-19 والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط»، أن الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة (37%)، وأن هناك زيادةً في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من 50% إلى 60% بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تُجريها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة.

وقد دفع ذلك المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع المركز المصري لبحوث الرأي (بصيره) والامم المتحدة للمرأة بإجراء استطلاع رأي عبر الهاتف للأناث 18 سنة فأكثر وقد شمل هذا الاستطلاع موضوعات تأثير الجائحة علي العنف الواقع علي المرأة من ناحية الزوج ، حيث ذكرت 11% من النساء انهن تعرضن بالفعل للعنف من قبل ، 33% نسبة الزيادة في المشاكل الأسرية، 19% نسبة العنف بين أفراد الأسرة.

3 - المخاطر الصحية المترتبة على الطبيعة المهنية للمرأة في ظل الازمات:

تبدو المرأة في معظم المجتمعات سواء الشرقية او الغربية أكثر صلابة في مواجهتها للمواقف والأزمات؛ كما أن للمرأة دورا كبيرا في مواجهة الأزمة الاقتصادية، فهذه الجائحة تعمّق أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، وتكشف ما يشوب النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من آثار الجائحة؛ وعلى أرض الواقع، تلعب المرأة دورا أساسياً ليس في حماية أسرتها فقط، بل من حيث وقوفها في الصفوف الأمامية للتصدي للأزمات؛ بالإضافة الي تعرضها في مصر إلى ظروف تجعلها أكثر قابلية للإصابة بفيروس كوفيد 19، وفي ظل انتشار هذه الجائحة، فالممرضات او القابلات والعاملات بالمحاماه وموظفات الدعم وكلهن يعملون في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والقانونيه مما يعرضهن لخطر الإصابة بالعدوي.

- عمل المرأة في قطاع الخدمة الاجتماعية:-

نوه تقرير صادر عن المجلس القومى للمرأة السياسات والبرامج الداعمة للمرأة والتي اتخذتها الدولة المصرية خلال جائحة فيروس كوفيد 19، الى أن انتشار هذا الفيروس يشكل تهديدا خطيرا على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية خاصة في القطاعات غير الرسمية و يحتمل زيادة الفجوات بين الجنسين في سبيل العيش ، مضيفا :»في مصر نجد أن 18.1 % من النساء من المعيلات و أن 40.9 % من إجمالى العمالة غير الزراعية للإناث يعملون في وظائف غير رسمية و 33.9 % من عمالة الاناث في أعمال هشة كما ان 6.7 % يعملن في قطاع الصناعات و 36.4 % من الاناث يعملن في الزراعة و 56.8 % يعملن في القطاع الخدمى و تمثل المرأة المصرية 70 % من القوى العاملة في قطاع الرعاية مدفوعة الأجر خاصة كمعلمات و اخصائيات صحيات و اجتماعيات علاوة على ذلك يمثل قطاع الرعاية المدفوعة في مصر حوالى 28-31 % من إجمالى عمالة الاناث و تزداد احتمالات عمل النساء في قطاع الرعاية المدفوعة بأربع مرات أكثر من الرجال.» مايا مرسي، من التهميش إلي صدارة المشهد،2020»

وقد تضررت النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات بشدة من جراء هذه الجائحة على نحو غير متناسب وذلك مقارنة بالمهن الغير خدمية، فعلى سبيل المثال، تضررت العاملات في القطاع الخدمي مثل موظفات الاستقبال والإشراف الداخلي ومضيفات الطيران والعاملات في المطاعم ومصففات الشعر والعمالة المنزلية وقد أظهرت بيانات القوي العاملة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام 2020 بأن نسبة العاملين بهذه القطاعات الخدمية والاجتماعية والاعلام وغيرها تصل الي 4.7% للإناث مقابل 13.2% للرجال؛ وقد نتج عن جائحة كوفيد 19 أزمة اقتصادية هائلة سواء من ناحية فقدهم لأعمالهم في هذا القطاع او التضرر الصحي الذي وجوده من خلال تعرضهم للعدوي أو حالات الوفاه وتحول المرأة الي سيدة معيله الذي يؤدي إلي تكبلها بعبء من الجائز جدا أن تكون غير مستعده له ؛ بالإضافة إلى أنه غالباً ما تتولّى النساء والفتيات، من دون أجر، توفير الخدمات اللازمة للصحة الجسدية والذهنية والعاطفية لمن يتولين رعايتهم من أفراد الأسرة، مثل الأطفال وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقع هذه المسؤولية عليهنّ، نظراً إلى أنّ نسبة قليلة من الرجال فقط يشاركون في العمل المنزلي؛ ومع استمرار وجود الأزمة يتفاقم عبء هذا العمل على النساء، مما قد يؤدي إلى إرهاقهن عاطفياً وجسدياً، والتأثير على مناعتهن ضد الأمراض، مما يزيد من تعرضهم لخطر إصابتهنّ بجائحة كوفيد 19.

- عمل المرأة في القطاع الصحي: -

في الوقت الذي يتصدى فيه العالم لأكبر حدث للصحة العامة منذ أكثر من قرن، وهو جائحة COVID-19 ، فإن القيمة الحقيقية للأطباء والحاجة الي الممرضات لم تكن أكبر من أي وقت مضى استجابةً لهذه الأزمة الصحية الرهيبة وغير المسبوقة؛ فبرغم أن العاملون في القطاع الصحي قادرون جيدًا على التفكير بموضوعية، وتطوير حلول مبتكرة لجميع أنواع المشاكل والتحديات؛ إلا انهم يتعرضون لاخطار العدوي والمرض الذي يصل أحياناً إلي حد الوفاه.

وتشكل النساء العاملات في الخط الأمامي بالمجال الصحي حوالي 42.4 % من الأطباء البشريين و 91.9 % من طاقم التمريض الذين يعملون بالفعل في وزارة الصحة بالإضافة الى أنها تشكل 73.1 % من طاقم التمريض في المستشفيات و المرافق العلاجية في القطاع الخاص. وتتعرض النساء اللاتى يعملن فى القطاع القطاع الصحي للفيروس وتعرضهن للضغط هائل لتحقيق التوازن بين عملهن بأجر والادوار الاخرى بغير أجر. بالاضافة إلي من الممكن أن تحد الخدمات الصحية المكتظة من الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ووسائل تنظيم الحمل ، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثير اجتماعي واقتصادي على الأفراد والأسر والمجتمعات، ومن المتوقع أن يؤثر فيروس كوفيد 19 على مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الصحي مع انقطاع وصول النساء إلى خدمات وسلع رعاية الصحة الإنجابية. بما أن النساء الحوامل هن الأكثر عرضة للتواصل مع الخدمات الصحية)رعاية ما قبل الولادة والولادة(، فقد يتعرضن بشكل كبير للعدوى في المرافق الصحية الأمر الذي قد يعيق من حضورهن لتلك المرافق. «التقرير الصادر عن المجلس القومى للمرأة مرصد السياسات و البرامج الداعمة للمرأة، 2020»

4 - المرأة المعيلة بسبب وفيات الرجال جراء أزمة كوفيد 19 :

أوضح العديد من خبراء الفيروسات منذ مدة طويلة، وتأكد ذلك عند إصابة الرجال والنساء بفيروس كورونا بنفس المعدل تقريبًا. ومع ذلك، فإن الرجال أكثر عرضة للإصابة بالمرض بشكل أكثر خطورة، مقارنة بالنساء، كما أن الرجال أكثر عرضة للوفاة جراء الإصابة بمرض كوفيد ـ 19 أكثر من النساء، كما بينت العديد من الإحصائيات والدراسات مثل الدراسة التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء «فيروس كورونا في مصر -دراسة إستكشافية» في الفترة من مارس وحتي أغسطس عام 2020 وأشار فيها أن إجمالي وفيات الإناث حتى 18 أغسطس 2020 حوالي 2254 حالة بنسبة 43.6 % مقابل 2911 حالة وفاة من الذكور بنسبة 56.4 %

فقد كان التفاوت الكبير في معدلات الوفيات بين الرجال والنساء جراء الإصابة بالمرض واحدا من أبرز الاختلافات الملحوظة في أنماط الإصابة. حيث يتبين تزايد الأدلة على أن الآثار الاقتصادية لمرض فيروس كورونا المستجد ستلقي بضررا أكبرعلى عاتق النساء، حيث تعمل المزيد من النساء في وظائف منخفضة الأجر وغير آمنة وغير رسمية. وبسبب وفيات الرجال تتحول المرأة في لحظة إلي أمراه معيله مما يجعلها تقف أمام الازمة وجها لوجه وتتحمل وحدها العمل على كسب الرزق وتلبية احتياجات أسرهن الأساسية من مسكن وملبس وتعليم وصحة.

وقد أشارت الدراسة المشار إليها التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الي أن شهر يونيو يمثل ذروة الإصابات اليومية حيث سجل أعلى متوسط إصابات وأيضا أعلى متوسط وفيات يومية، وكان الأسبوع الخامس عشر هو أعلى الأسابيع من حيث إجمالي الإصابات والتي بلغت 11023 وإجمالي الوفيات بعدد 600 حالة وفاه أسبوعية، كما توصلت الدراسة إلى أن النوع ليس له تأثير على الإصابة بفيروس كورونا في مصر نتيجة تقارب عدد إصابات الذكور والإناث في معظم الأسابيع، إلا أن له تأثير على أعداد الوفيات وتطورها لكل من الذكور والإناث. ويعود ذلك إلى الاختلاف في التركيبة البيولوجية للذكور عن الإناث والتي قد تكون مهمة في

الاستجابة للعدوى ما يؤدي إلى زيادة خطر إصابة الذكور بالفيروس والوفاه.

وقد سجل إجمالي وفيات الإناث حتى 18 أغسطس 2020 حوالي 2254 حالة بنسبة 43.6 % مقابل 2911 حالة وفاة من الذكور بنسبة 56.4 %، كما يتضح من جدول (16) وشكل (15) التوزيع النسبي للوفيات جراء أزمة كوفيد 19 حسب النوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ وتوضح بيانات جدول حجم الفجوة النوعية تجاة التحول الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بسبب وفاه الرجل بما يعادل كل 100 رجل متوفي بسبب فيروس كوفيد 19 يقابلة 77 أنثي متوفاه بنفس السبب؛ الأمر الذي يقع علي كاهلها عند وفاه الرجل وتحولها إلي إمرأه معيلة من حيث تضاعف المسئوليات والسعي لكسب الرزق لأسرتها بسبب هذه الجائحة.

جدول (16) التوزيع النسبي للوفيات جراء أزمة كوفيد 19

حسب النوع والفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ ، مارس -أغسطس ، 2020

النوع		جملة	الفجوة النوعية	مؤشر التكافؤ
ذكور	اناث			
56.4	43.6	100	2	77

المصدر : من حساب الباحث عن فيروس كورونا في مصر -دراسة إستكشافية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020

شكل (15) التوزيع النسبي للوفيات جراء أزمة كوفيد 19

حسب النوع ، مارس -أغسطس ، 2020

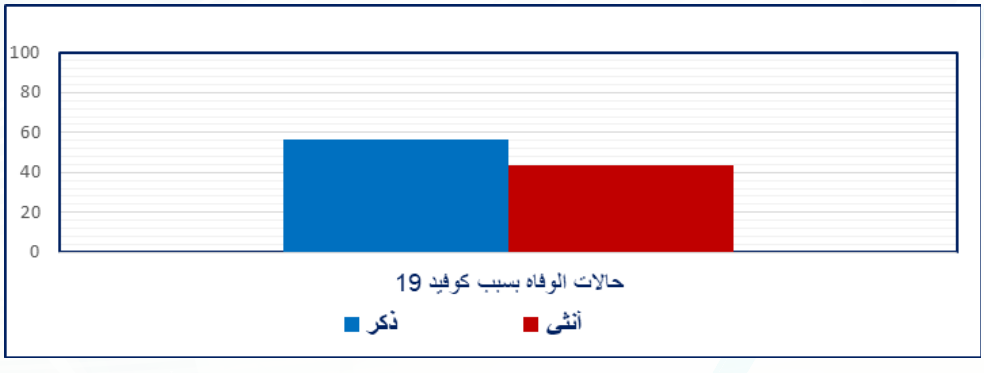

5- وضع المرأة وتمكينها من خلال السياسات السكانية في مصر:

بذلت مصر جهدا كبيراً لتمكين المرأة المصرية من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات التي تعمل على تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها، بالإضافة إلي محاولة تصحيح القيم والمفاهيم المجتمعية الخاطئة عن المرأة وتفعيل دورها، حيث تؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة، باعتبارها نصف المجتمع، كما تتبنى الدولة سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها .

وقد حققت مصر خلال السنوات الأخيرة إنجازات هامة على أرض الواقع من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين إيماناً بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في كافة المجالات، فقد اتخذت مصر خطوات إيجابية نحو إقرار المواطنة وحقوق المرأة بصدور دستور مصر 2014 والذي تضمن 21 مادة تعد انصافاً للمرأة المصرية، ولعل أهمها المادة 11 والتي تضمن كفالة الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، والذي يتوافق تماما مع الهدف الخامس من أهدا التنمية المستدامة 2030 ؛ وهو تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء علي التميز وتمكين النساء والفتيات.

كما تم إقرار قوانين لحماية المرأة مثل تغليظ عقوبة ختان الإناث، والتحرش الجنسي والاغتصاب، وتجريما للحرمان من الميراث، بالإضافة إلى التعديلات الجارية حتى الآن بشأن مشروع قانون للأحوال الشخصية، ومشروع قانون لحماية المرأة من العنف، ومشروع قانون مكافحة زواج القاصرات، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام الولاية على المال.

وعلى الصعيد الاقتصادي وصل عدد المستفيدات من التمويل متناهي الصغر 1.680 مليون مستفيدة، كما تم إطلاق برنامج للتحويلات النقدية المشروطة تحت مسمي «تكافل وكرامة» يوفر دخلا شهريا للأسر الفقيرة ويضمن حصول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة على التعليم والرعاية الصحية. وبلغ عدد المستفيدات من البرنامج ما يقرب من 2 مليون سيدة.

وعلى الصعيد الاجتماعي فقد تضاءلت الفجوة بين الجنسين في الالتحاق المدرسي وتراجعت مستويات وفيات الأمومة، بالإضافة إلى استمرار استخراج بطاقات الرقم القومي للسيدات، ليزداد عدد اللاتي تم إصدار بطاقات لهن خلال الفترة من (2014 – 2017) إلى 450 ألف سيدة، ليصل بذلك إجمالي السيدات الحاصلات على بطاقات عام 2000 وحتى حينه إلى 3 مليون و250 ألف من جميع المحافظات.»الهيئة العامة للاستعلامات، المجلس القومي للمرأة، المرأة المصرية في أربع سنوات، 2018»

ويؤكد هذا البحث على ضرورة تبنى نظرة شاملة للمشكلة السكانية لمحاولة تحسين وضع المرأة وتمكينها في ظل الازمات ، فجدير بالذكر أن عدد السكان ارتفع من 72,6 مليوناً وفقا لتعداد 2006 إلى 94,8 مليونًا وفق تعداد 2017، بمعدل نمو سنوي قدره 2.56 % ، كما تشير التوقعات المستقبلية أنه في حالة عدم ضبط الزيادة السكانية سيصل عدد السكان الي ما يقرب من 130 مليوناً عام 2030، مما يؤدي إلي زيادة الضغط علي الخدمات التي تقدم من قبل الحكومة؛ بالإضافة إلي التحسن الغير مرئي للارتقاء بخصائص ووضع المرأة، ومن ثم فالهدف هو تحسين الخصائص السكانية وخاصة للمرأة من خلال القضاء علي المشكلات الاجتماعية التي تواجهها مثل الأمية والتسرب من التعليم ، والزواج المبكر ، بالإضافة إلي تمكينها بنوع من التأمينات الاجتماعية يخصص لها

ويكون حائط صد أما الازمات غير المتوقعه التي تأتي بدون مقدمات وترك أثرا سيئاً جدا علي المرأة وخاصة المرأة المعيلة .

وعلى الرغم من أن قضية تمكين المرأة اقتصادياً وما يرتبط بذلك من زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل لمواجهة الأزمات التي من المحتمل أن تتعرض لها قد تبدو في المقام الأول محكومة باعتبارات اجتماعية واقتصادية، إلا أن نظرة الإعلام لدور المرأة لها انعكاساتها ليس فقط على تشجيع المجتمع لعمل المرأة وإنما أيضاً لإحساس المرأة بقيمتها وقدراتها كمنتج؛ وبالتالي يتعين على أجهزة الإعلام أن تقوم بدور فاعل في تشجيع وتحفيز مشاركة المرأة وكذلك في تغيير بعض المعتقدات البالية وذلك عن طريق عدة طرق ووسائل منها تخصيص برامج تثقيفية تهدف إلى التوعية بالمفهوم الصحيح لقضية تمكين المرأة المجتمع ككل للأمام ولا تعني بأي حال من الأحوال التنافس مع الرجل في النهوض بالمجتمع.

وفى ضوء ذلك يقترح أن تراعى السياسة السكانية بذل مزيد من الجهد لحث المرأة على المشاركة الحقيقية عن طريق توعية المجتمع وتوضيح مكانة المرأة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات أيضاً لمحاولة اظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة بالإضافة إلي مساندة الرجال لبعض النساء القادرات علي العمل الاجتماعي والسياسي للوصول علي تكاتف الجهود ورفع المستوي المعيشي والمواجهة معا ضد الازمات باعتبارهم محوري الحياه ومشاركتهم سويا سيحسن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بأكملها وليس من خلال فرد واحد.

6 - الأجراءات والمبادرات التي إتخذتها الدولة لمواجهة أزمة كوفيد 19:-

إتخذت الدولة حزمة من الإجراءات والمبادرات الفاعلة والمؤثرة لمواجهة وباء كوفيد 19، ضمن خطة واستراتيجية استباقية شملت مختلف المحاور، وقد أصدر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، تقريراً يوضح كيفية استعداد مصر لمواجهة الموجة الثانية لأزمة كوفيد 19.ومن هذه الاجراءات:

- تم تدبير 100 مليار جنيه من خلال الاحتياطات العامة للدولة، والتي تم صرف 65 مليار جنيه منها حتى الآن، بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة 4% من قبل البنك المركزي لدعم النشاط الاقتصادي، ليصبح سعر الإقراض لليلة الواحدة 9.25% مقارنة بـ 13.25%، كما تراجع سعر الإيداع لليلة الواحدة 8.25% مقارنة بـ 12.25%، وذلك في 2020/11/12.

- تم تعديل سعر العائد لعدد من مبادرات البنك المركزي ليصبح 8% بدلاً من 10% على أساس متناقص، وهم مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات، بالإضافة إلى مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، فضلاً عن مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.

- تم اتخاذ عدد من القرارات لدعم القطاع الصناعي ومنها، خفض أسعار الغاز والكهرباء للأنشطة الصناعية بقيمة أكثر من 10 مليار جنيه، كما تم صرف المساندة التصديرية للشركات الصغيرة التي يبلغ إجمالي مستحقاتها 5 ملايين جنيه بحد أدنى دون انتظار شهادة الضرائب.

- توجيه 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق، بالإضافة إلى إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين حتى 2022/1/1.

- دعم قطاع السياحة والطيران، أشار التقرير إلى أنه تم تخصيص 50 مليار جنيه لمبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي بدلاً من 5 مليار جنيه، وكذلك تخصيص قرض بقيمة 2 مليار جنيه لمساندة قطاع الطيران المدني في مواجهة كورونا تتحمل الخزانة العامة للدولة أعباءه لحين تحقيق الشركة معدلات تشغيل تُعادل 80% من حجم تشغيل عام 2019.

-تم إطلاق مبادرة «ضمانة» لدعم المنشآت السياحية والفندقية ذات العمالة الكثيفة، حيث تصدر خلالها وزارة المالية ضمانة بقيمة 3 مليار جنيه للبنك المركزي لصالح البنوك الوطنية، كما يصل سعر العائد لإقراض المنشآت السياحية والفندقية 5% على أساس متناقص، لمدة تصل إلى 3 سنوات.

- تم إتاحة 485 مليون جنيه لكل من (هيئة النقل العام - شركات الغزل والنسيج - الحديد والصلب) لصرف أجور العاملين، بالإضافة إلى دعم الاستثمارات الحكومية بـ 10 مليار جنيه إضافية لتوفير فرص عمل جديدة وسداد مستحقات المقاولين والموردين.

-تم صرف 2.4 مليار جنيه لمنحة العمالة غير المنتظمة لنحو 1.6 مليون مستحق خلال الدفعات الأولى الثلاثة، بينما تم مد المنحة في الفترة من (ديسمبر 2020 حتى فبراير 2021)، بتكلفة تصل إلى 3.6 مليار جنيه ويستفيد منها نحو 2.3 مليون مستحق.

- تم إطلاق المبادرة الرئاسية لتحفيز الاستهلاك وتشجيع المنتج المحلي تحت شعار «ما يغلاش عليك» في يوليو 2020 واستمرت لمدة 4 أشهر.

-أطلق البنك المركزي مبادرة للسداد الإلكتروني، يستفيد منها الشركات والتجار الذين ليس لديهم حالياً نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع.

- تم تخصيص 15 مليار جنيه كحافز إضافي يتم منحه لكل العاملين والموظفين بالجهاز الإداري، يتراوح ما بين 150 إلى 375 جنيهاً شهرياً خلال العام المالي الجاري.

- تم زيادة حد الإعفاء الضريبي خلال موازنة العام المالي 2021/2020، من 8 آلاف جنيه إلى 15 ألف جنيه، وإقرار إعفاء شخصي بقيمة 9 آلاف جنيه سنوياً، بالإضافة إلى تقديم شريحة اجتماعية ضريبية جديدة بـ 2.5% لأصحاب الدخول المنخفضة.

- تم تعزيز البنية التحتية الطبية، وقد تم ضخ 11 مليار جنيه لدعم القطاع الطبي وتلبية الاحتياجات الملحة، كما تم تخصيص 2.8 مليار جنيه لزيادة بدل المهن الطبية بنسبة 75%، بالإضافة إلى اعتماد 400 مليون جنيه سنوياً لتعيين الكوادر الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي.

- تم تفعيل عمل 340 مستشفى عامة ومركزية لتقديم الخدمة الطبية لمصابي كورونا، بالإضافة إلى الانتهاء من تحويل 77 مستشفى حميات وصدر إلى مستشفيات عزل، إلى جانب تخصيص 31 مستشفى جامعياً للعزل الصحي والعلاجي، فضلاً عن رفع درجة الاستعداد بـ 45 مستشفى عسكري وتخصيص 22 مستشفى عسكري للعزل و4 مستشفيات ميدانية متنقلة.

- تـم تخصيـص 61 معمـلاً تكنولوجيـاً لتحليـل الحـالات المشـتبه إصابتهـا بالفـيروس، وتخصيـص 5013 وحـدة رعايـة أساسـية مسـئولة عـن توزيـع العـلاج ومتابعـة المخالطـين والحـالات الإيجابيـة في العـزل المنـزلي، و285 سـيارة تابعـة لعيـادات تنظيـم الأسرة والقوافـل الطبيـة تسـاهم في توزيـع أدويـة العـزل المنـزلي.

- تـم تخصيـص ممـرات آمنـة لدخـول وخـروج المـرضى بالمستشـفيات والوحـدات الصحيـة لمتابعـة حالتهـم الصحيـة بعيـداً عـن حـالات فـيروس كورونـا، وكذلـك إطـلاق تطبيـق «صحـة مـصر» بهـدف توعيـة وإرشـاد المواطنـين حـول كيفيـة الوقايـة مـن فـيروس كورونـا المسـتجد.

- تـم إجـراء تعديـلات عـلى نظـام العـام الـدراسي للتعليـم قبـل الجامعـي، ليتضمـن تعـدد مصـادر التعلـم (منصـات تعليميـة «إدمـودو» – قنـوات وبرامـج تعليميـة – المكتبـة الإلكترونيـة)، بالإضافـة إلى اعتـماد نظـام الامتحـان الإلكـتروني بالنسـبة لطـلاب الثانويـة العامـة وتصحيحـه إلكترونيـاً.

- تـم اتخـاذ عـدد مـن الإجـراءات الاحترازيـة للحـد مـن انتشـار الفـيروس داخـل المـدارس، والتـي أبرزهـا إجـراءات التباعـد الاجتماعـي بـين الطـلاب في الطابـور المـدرسي، مـع إمكانيـة إلغائـه، بالإضافـة إلى تنظيـم حضـور الطـلاب (يومـين – 3 أيـام – 4 أيـام)، مـع تخفيـض كثافـة الفصـول.

- تطبيـق نظـام التعليـم «الهجـين»، للتعليـم الجامعـي وهـو نظـام يجمـع بـين التعليـم عـن بعـد والتعليـم وجهـاً لوجـه، وفحـص درجـة حـرارة الطـلاب، مـع تخصيـص مناطـق للفـرز والعـزل المؤقـت للحـالات المشـتبه بهـا، فضـلاً عـن تطهـير كافـة أرجـاء الجامعـات قبـل فتحهـا بشـكل يومـي.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

استعرض البحث الجوانب العديدة لتحديات أوضاع المرأة فى ظل الازمات في مصر سواء من الناحية الديموجرافية او التعليمية أو علاقتها بسوق العمل وكذلك مشاركتها فى الحياة العامة والسياسية، وكذلك مظاهر العنف التى ترتكب ضد المرأة في وقت الازمات، بالاضافة إلي أثر الحياه المهنية عليها من تعرضها الي المخاطر وتحولها الي آمراة معيلة بعد وفاة رئيس الأسرة واستند التحليل إلى البيانات المتوفرة من التعدادات السكانية، خاصة تعدادات 2006، 2017 وتقديرات حتي 2019، وأيضاً بيانات المصادر الأخرى المكملة كوزارات التربية والتعليم والصحة والسكان والمجلس القومي، ومركز بحوث الرأي بصيره والام المتحده للمرأة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية حول تحديات وضع المرأة في ظل الازمات الواقع والمأمول ، منها ما يلى:

من الجانب الديموجرافى يتضح أن النساء فى مصر يشكلن نصف المجتمع تقريباً كما يشكل الإناث فطبقاً لتعداد السكان في الفترة من 2017 بلغ عدد الاناث حوالي 45.9 مليون نسمة، والذكور 48.8 مليون نسمة، أي أن الاناث يشكلن حوالي 48% من سكان مصر. وتعيش النساء عدد سنوات أطول من الذكور (حوالى 75.5 سنة للاناث مقابل 74.3سنة للذكور) .

أما عن الوضع التعليمي للمرأة مقارنة بالرجل، فيتضح أن هناك تحسناً كبيراً فى مستوى التعليم بالنسبة للإناث فى مصر، ولكن لا تزال نسب الأمية مرتفعة بين النساء، وما تزال هناك فجوات نوعية وخاصة فى التعليم قبل الجامعى بصفة خاصة.، وقد تقارب أعداد المتسربين ونسبهم للذكور والاناث معاً في المرحلة الإعدادية في الفتره من2015 وحتي 2018. مما أدي إلي انحسار الفجوة النوعيه في التسرب من التعليم للذكور والاناث في هذه الفتره

ومن ناحية وضع المرأة فى العمل، فإن نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى تقل عن ربع إجمالى القوى العاملة فى مصر، ومعدلات البطالة بين النساء قد بلغت 21.4% فى عام 2018 مقابل 6.8% فقط للرجال، ويعكس الفجوة النوعية الكبيرة بين الرجال والنساء فى مصر فى مجال العمل، التى تستوجب اهتمام كل العاملين فى مجال دعم مكانة المرأة فى المجتمع.

ومن ناحية تعرض المرأة للعنف عن طريق الزواج المبكر المبكر هناك نسبة كبيرة مازالت تعاني من زواج القاصرات وخاصة في المحافظات القبلية كما أن حوالي 117 الف من النساء قد تزوجن قبل سن الثامنة عشر طبقا لتعداد 2017.

ومن جهة أخرى، فإن وضع المرأة ومشاركتها فى الحياة السياسية فى مصر لا يزال محدوداً للغاية، ويحتاج إلى مزيد من الجهد والتوعية لزيادة دعم دور المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وعلى الرغم مما طرأ من تحسن ملحوظ فى تولى المناصب القيادية، سواء فى الحكومة، أم قطاع الأعمال العام. وقد كانت نسبة مشاركة المرأة فى الوظائف الادارية العليا كوزير فى عام 2011 لا تصل 5% فقط ثم ارتفعت الى 6.7% فى علم 2017.

وبرغم ارتفاع عدد النائبات من النساء في البرلمان 26 % عام 2021 بعدما كانت 2.42% عام 2000، الا انها ما تزال تحتاج إلى تكاتف الجهود سواء من جانب الدولة أم المجالس المتخصصة مثل المجلس القومى للمرأة أم المنظمات غير الحكومية لمساندتها مادياً وسياسياً لكي تستطيع أن تشارك الرجل فى الانتخابات، وتحظى بعدد مناسب من المقاعد فى هذه المجالس السياسية والمحلية.

كما تبين من النتائج أن نسبة الاسر التي ترأسها النساء 38.3% من النساء أسرهن، بينما يشكل الذكور 18.3% من رؤساء الأسر وذلك فى الفئة العمرية 60 سنه فأكثر عام 2019.؛ كما تعاني المرأة المصرية من بعض أشكال العنف، وحوالي 11% من النساء المتزوجات قد تعرضن للاعتداء الجسدى من أزواجهن خلال الازمة العالمية لفيروس كوفيد 19.

وتتعرض المرأة للمخاطر التي تنتج عن طبيعة عملها وخاصة في ظل الازمات، تبين تضرر النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات بشدة من جراء هذه الجائحة على نحو غير متناسب، وقد أظهرت بيانات القوي العاملة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام 2020 بأن نسبة العاملين بهذه القطاعات الخدمية والاجتماعية والاعلام وغيرها تصل الي 4.7% للإناث مقابل 13.2% للرجال

كما يشير التحليل السابق الى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة فى تقديم الخدمات الطبية كطبيبة وممرضة وموظفة إدارية، حيث ويشكل النساء العاملات في الخط الأمامي بالمجال الصحي حوالي 4.24٪ من الأطباء البشريين و 1.19٪ من طاقم التمريض الذينيعملون بالفعل في وزارة الصحة، بالإضافة إلى انها تشكل 1.37٪ من طاقم التمريض في المستشفيات والمرافق العلاجية في القطاع الخاص، مما يجعلها تقف وجها لوجه أمام الازمة.

وأخيراً أظهرت الدراسة أزمة وضع المرأة وتحولها إلي آمرأة معيلة بسبب وفاة رئيس الاسرة بفيروس كوفيد 19 حيث سجلت البيانات إجمالي وفيات الإناث حتى 18 أغسطس 2020 حوالي 2254 حالة بنسبة 43.6 % مقابل 2911 حالة وفاة من الذكور بنسبة 56.4 %.

ثانيا: التوصيات

مـن العـرض السـابق يمكـن اقـتراح عـدة توصيـات تتعلـق بأوضـاع المـرأة المصريـة وتهيئـة لأوضـاع اللازمـة للارتقـاء بخصائصهـا ومسـاعدتها في ظـل الأزمـات غـير متوقعـه، حتـى يمكـن ان تشـارك الرجـل بصـورة أكـثر فاعليـة لتحقيـق النمـو والتقـدم الاقتصـادى والاجتماعـى ومـن أجـل مسـتقبل أفضـل لهـا ولـكل أفـراد المجتمـع. وتـدور هـذه التوصيـات حـول المحـاور التاليـة:

1- العمـل عـلى تغيـير مفاهيـم المجتمـع ومعتقداتـه نحـو الأدوار التـى يمكـن أن تقـوم بهـا المـرأة، بحيـث لا يقتـصر الأمـر عـلى الأدوار التقليديـة المتمثلـة فى المسـئولية عـن الانجـاب وتربيـة الأولاد ورعايـة الأسرة، بـل يتعـداه إلى الإبـداع فى العمـل والإنتـاج والمشـاركة فى اتخـاذ القـرار، وخدمـة البيئـة والمجتمـع، بمـا يدعـم مكانتهـا واسـتقرارها، وبمـا يرفـع مـن مسـاهمتها فى تنميـة وبنـاء بلدهـا.

2- التأكيـد عـلى ضرورة الارتقـاء بثقافـة المـرأة مـن خـلال محـو أميتهـا، وذلـك بتفعيـل وتطويـر برامـج محـو الأميـة، مـع تشـجيع البنـات عـلى الانتظـام فى التعليـم عـلى قـدم المسـاواة مـع الأولاد، باعتبـار التعليـم هـو الأسـاس للتعـرف عـلى حقوقهـا ومسـئوليتها وواجباتهـا تجـاه المجتمـع والأسرة حتـي تتمكـن مـن مواجهـة الأزمـات الغـير متوقعـه مسـتقبلاً.

3- زيـادة الجهـود التـى تـؤدى إلى القضـاء عـلى ظاهـرة تـسرب الإنـاث مـن مراحـل التعليـم الأساسـية، وخاصـة فى محافظـات الوجـه القبـلى والمناطـق العشـوائية بالمـدن. وهـذه الجهـود تسـتلزم تفعيـل قوانـين منـع التـسرب ودعـم الأسر اقتصاديـاً وبسـط مظلـة التأمينـات الاجتماعيـة والطبيـة، حتـى لا تلـدأ الأسر الفقـيرة إلى تشـغيل الأطفـال، مـما يضيـق مـن فـرص التعليـم أمامهـم ويضعـف مـن صحتهـم، كـما يجـب التوسـع أيضـاً فى إنشـاء المـدارس فى أماكـن التجمعـات السـكانية النائيـة، والاهتـمام بتطويـر البرامـج والمناهـج التعليميـة لجعلهـا أكـثر ملائمـة لتطـورات العـصر ومسـتلزماته.

4- العمـل عـلى زيـادة إمكانيـة المـرأة المعيلـة فى الحصـول عـلى المـوارد لمواجهـة الأزمـات المحتملة، وزيـادة الاهتـمام بـالأسر التـى تعولهـا النسـاء، حيـث ثبـت مـن واقـع البحـوث أنهـا أقـل قـدرة اقتصاديـة مـن مثيلتهـا التـى يعولهـا الرجـال، حيـث أن ذلـك يـؤدى إلى القضـاء عـلى ظاهـرة الفقـر بـين النسـاء، ويحقـق الإنصـاف والمسـاواة بـين الجنسـين.

5 - تفعيـل القانـون وتغليـظ العقوبـات الخاصـة بقضايـا بالـزواج المبكـر، التـسرب مـن التعليـم، عمالـة الاطفـال.

6 - ربط التعليم باحتياجات سوق العمل لتخفيض نسبة البطالة وخاصة للإناث .

7 - العمل على نشر ثقافة الأسرة صغيرة الحجم وكيفية تحقيق ذلك وأهميته للمرأة والأسرة والمجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام ومن خلال برامج التربية السكانية فى المدارس والجامعات، مع التأكيد على ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب فى هذا المجال وحتى يمكن للمرأة المشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

8 - رفع مستوى الخدمات الصحية العامة بما يؤدى إلى خفض معدلات الوفيات، خاصة للأطفال الرضع ودون الخامسة من العمر ووفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة وإلى تحسين مستوى التغذية للأطفال والأمهات، خاصة فى المناطق الريفية بمصر.

9- العمل على تطوير الرسائل الاعلامية المتعلقة بالمرأة، بما يؤدى إلى رفع مكانتها الاجتماعية، وتغيير نظرة المجتمع إليها، ومحور الصور التقليدية التى تصور المرأة على أنها كائن ضعيف لا تقوم إلا بالأعمال المتدنية، كالخادمة والمرأة سيئة السمعة، وكذلك الصور التى تؤدى إلى تكريس فكرة أن المرأة تحكمها العاطفة فى جميع أمورها، بينما ترتبط صورة الرجل بالقوة والحنكة والمنطق والعقل، والعمل على أن تتضمن هذه الرسائل الإعلامية نماذج ناجحة للمرأة العاملة والمرأة فى مراكز القيادة المختلفة.

10 - زيادة التوعية لدى مختلف فئات المجتمع بأهمية القضاء على كل مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة، والتأكيد على الآثار الضارة بالفرد والمجتمع لبعض الممارسات والظواهر الاجتماعية السلبية، مثل الزواج المبكر، وختان الإناث، وعمالة الأطفال، خاصة الإناث، والايذاء البدنى للزوجات، والعمل كذلك على تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لمحاربة هذه الظواهر السلبية، وتشديد العقوبات على المخالفين لهذه القوانين والتشريعات.

المراجع

1 - أثـر مـرض فـيروس كورونـا عـلي النسـاء والفتيـات، موجـز للسياسـات، العـدد 58، إدارة الشـئون الاقتصاديــة والأجتماعيــة، الأمــم المتحــدة، 2019

2 - التعـداد العـام للسـكان والاسـكان والمنشـآت، الجهـاز المركزي للتعبئـة العامة والاحصـاء، 1996،2006، 2017

3 - الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2013-2020

4 - النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020

5 - الكتاب الاحصائي السنوي، وزارة التربية والتعليم، 2016-2020

6 - الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020

7 - التقريـر الصـادر عـن المجلـس القومـى للمـرأة مرصـد السياسـات و البرامـج الداعمـة للمـرأة، حصـاد المجلــس لعــام2020، 2020

9 - الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، تقريـر صحفـي المـرأة المصريـة في أربـع سـنوات، المجلـس القومـي للمــرأة، ، 2018

10 - بحث الدخل والانفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،2020

11 - النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، 2020

12 - فيروس كورونا في مصر- دراسة استكشافية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020

13 - تقرير مجلس النواب المصري، الأمانة العامة للمجلس، 2021

14 - سـامي سـليم، «نمـوذج مقـترح للعلاقـة بـين إدارة المعرفـة وإدارة الأزمـات»، رسـالة دكتـوراه، كليـة التجـارة، جامعــة عــين شــمس، ، 2013 ص 70

15 - سـميه أحمـد عـلى عبـد المـولى، تدعيـم التعليـم كأداة للتمكـين الاقتصـادي للمـرأة في مـصر البرنامـج البحثـي حـول المـرأة والعمـل، ورقـة سياسـات، ورقـه سياسـات2، مركـز البحـوث الإجتماعيـة، الجامعـة الامريكيــة بالقاهــرة، 2009

16 - صدي، الموارد البشرية، مجلة نصف سنوية متخصصة بالموارد البشرية، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، العدد 12،الامارات العربيه المتحده، دبي، مايو، 2020

17 - مايا مرسي ،من التهميش إلى صدارة المشهد، المجلس القومي للمرأة،منتدي أسوان للتنمية، مارس 2020

18 - محمود جاد الله، «إدارة الأزمات»، دار أسامة للنشر والتوزيع، القاهره، 2010 ، ص 2

19 - مخلوف، هشام ومجدي عبد القادر،» رؤية عن الأوضاع السياسية في مصر -الحاضر وآفاق المستقبل» أوراق في ديموجرافية مصر- رقم 2، يوليو 2002

20 - مخلوف، هشام وآخرون،» المرأة في مصر ديموجرافياً واجتماعياً وسياسياً» أوراق في ديموجرافية مصر- رقم 3، يوليو 2003

21 - هالة صقر، عبد الله شحاته، التمكين الاقتصادي للمرأة المعوقات والحلول المقترح، البرنامج البحثي حول المرأة والعمل، ورقه سياسات1، مركز البحوث الإجتماعية، الجامعة الامريكية بالقاهرة، 2009

المركز الديموجرافي بالقاهرة

78ش رقم 4 – الهضه العليا – المقطم – القاهرة

ص. ب. : 11571 المقطم – القاهرة

02 / 25080735 / 248 / 950

02 / 25082797

info@cdc.edu.eg

Cairo Demographic Center

www.cdc.edu.eg